جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع :

دور المجلس الشعبي الولائي في تكريس التنمية المحلية
دراسة حالة ولاية غرداية بين 2012/ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري.

إعداد الطالب:
ابن بلغيث بلخير

إشراف الأستاذ:
د/ جيدور حاج بشير

لجنة المناقشة

د/ بن عطاء الله العلمي	جامعة غرداية	رئيسا
د/ جيدور حاج بشير	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ سويقات عبد الرّزاق	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440هـ-1441 / 2019-2020

الإهداء

إلى أغلى من لي في هذا الوجود إلى التي تسهر لسهري وتألمي لألمي وتفرح لفرحي حتى أكثر مني أدامك **الله** فوق رأسي شمعة تضيء لي حياتي **أمي الغالية** إلى من تمنيت أن يشاركني أفراحي ويحصد معي ثمرات نجاحي إلى من غرس في حب العلم ولكن شاء **الله العلي القدير** أن يفارقنا باكرا دون وداع **أبي الغالي** تغمده **الله** برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جناته إلى أخواتي العزيزات كل بإسمها، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

أشكر **الله عزّ و جل** على فضله علي في إتمام هاته المذكّرة المتواضعة شكرا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه.

وإنطلاقا من مبدأ من لم يشكر الناس لن يشكر **الله** أتقدم بالشكر والإمتنان ل: **الدكتور جيدور حاج بشير** الذي تكرّم بالإشراف على هاته المذكّرة كما أتقدم بالشكر وأسمى عبارات التقدير لكافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية كل بإسمه/ها على كل المجهودات المبذولة طيلة سنوات الدراسة في الجامعة ، وجزيل الشكر والإحترام لكل من علّمني حرفا من الإبتدائي إلى الجامعة.

كما أتقدم بالشكر إلى رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية على إفادتي بإجابات عن أسئلة البحث .

كما لا يفوتني أن أشكر **أمي الغالية** كل مرة ومليون مرة.

جدول الإختصارات:

الإختصار باللغة الأجنبية	الأصل باللغة الأجنبية	الأصل باللغة العربية
SGI	Société de gestion immobilière	شركة التسيير العقاري
ONIL	Office national du lait	الديوان الوطني للحليب
ATS	Assistant technique de santé	مساعد تقني في الصحة
GAB	Guichet automatique bancaire	ماكينة الصراف الآلي
CDD	Center dépôt et distribution	مركز المستودع والتوزيع
IPS	International postale système	نظام البريد الدولي
GPS	Global positioning system	نظام التموضع العالمي

مقدمة

مقدمة :

إن التنمية المحلية أولوية من أولويات الإدارة الحديثة والأنظمة السياسية التي تسعى إلى عصرنة العمل السياسي والإداري حريصة على تطبيق هذا المفهوم إنطلاقا من مبدأ فتح المجال أمام الكفاءات المحلية خاصة بعد ظهور مفهوم اللامركزية الإدارية حيث أن التنمية المحلية تستوجب توافر الكفاءات المحلية والموارد المحلية المادية والبشرية من خلال تفعيل مشاركة الجميع داخل الإقليم في صنع القرار السياسي والإداري.

إن التنمية المحلية تستوجب توافر إرادة سياسية من السلطة المركزية تتيح للإدارة على المستوى المحلي إلى التوجه الفعلي نحوى التنمية، حيث تتجلى هاته الإرادة من خلال وضع نصوص قانونية تتيح للمؤسّسات المحلية العمل على تفعيل التنمية في الوسط المحلي من خلال مؤسّسات محلية فاعلة تتشارك مع مختلف الفواعل السياسية والمجتمعية لتحويل التنمية المحلية من طموح إلى حقيقة قابلة للتطبيق خاصة في ضل وجود تحدّيات تصعب من وضع التنمية المحلية في إطارها الحقيقي.

والجزائر بعد الإستقلال كان لها محاولات للتوجه نحوى العمل المحلي خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 حيث تم فتح المجال أمام الجماعات المحلية وظهر ذلك من خلال الخطاب السياسي للسلطة السياسية الحاكمة، غير أنّ الجدل يبقى دائر حول النصوص القانونية المنظّمة للجماعات المحلية ومدى تمكينها للجماعات الإقليمية من القيام بدور فعال في التنمية المحلية.

هناك العديد من الفواعل على المستوى المحلي في الجزائر ففي مستوى البلدية يوجد المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتولى منصبين بصفته منتخب وأيضا بصفته إداري يتولى رئاسة البلدية بمعية الجهاز الإداري للبلدية، أما على مستوى الولاية فيوجد الولاية تحت رئاسة الوالي المعين من طرف السلطة المركزية بالإضافة إلى الجهاز الإداري للولاية ومديريات تنفيذية

وكذلك مجلس منتخب والمتمثل في المجلس الشعبي الولائي حيث أن هذا الأخير من مهامه المشاركة في الفعل السياسي المحلي والحرص على مرافقة الجماعات المحلية في العمل التنموي المحلي وهذا إنطلاقا من مبدأ المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي على المستوى المحلي من خلال ممثلين منتخبين محليا من طرف سكان الإقليم من المواطنين.

إن المجلس الشعبي الولائي في الجزائر مطالب شعبيا بتفعيل التنمية المحلية بغض النظر عن مؤهلاته لأن الحافز لتأسيس المجالس المحلية في الجزائر هو المشاركة إنطلاقا من مبدأ مشاركة المواطن المحلي في الفعل السياسي المحلي، حيث تمتلك الجماعات المحلية دور وهو المساهمة في تهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية المجتمع المحلي مع مساهمة المجلس الشعبي الولائي في ذلك بصفته جزء من الجماعات المحلية.

والمجلس الشعبي الولائي غرداية منذ تأسيسه عمل على الخروج بتوصيات تحاول السماح بتحسين الأوضاع المعيشية والإقتصادية والإجتماعية لسكان الولاية من خلال المداولات العديدة للمجلس غير أن ذلك تأثّر بمجموعة من المعطيات.

دوافع إختيار الموضوع :

الدوافع الموضوعية :

1) القوانين المنظمة للجماعات المحلية دائما ما كانت مثار جدل حول مدى إعطائها صلاحيات للفاعلين من الجماعات المحلية فأردت النزول الميداني لمعرفة هل هاته النصوص القانونية تعيق أو تسمح للجماعات المحلية للقيام بدورها وإخترت المجلس الشعبي الولائي غرداية للدراسة الميدانية.

2) السعي إلى فهم الضواهر المجتمعية من بينها التمثيل المحلي للمنتخبين المحليين ومدى حرصهم على القيام بدورهم .

3) معرفة مدى الجدوى من المجالس المحلية.

حدود البحث :

الحيز المكاني:

تم التطرّق للمجالس الشعبية الولائية في الجزائر وتم إختيار عينة لدراسة الحالة وهي المجلس الشعبي الولائي غرداية.

الحيز الزماني:

تم إختيار الفترة الممتدة بين 2012 إلى يومنا هذا، لدراسة حالة المجلس الشعبي الولائي غرداية لكن دون إهمال التطور التاريخي للضواهر المدروسة في البحث.

الإشكالية :

إلى أي مدى يسهم المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية في تحقيق التنمية المحلية ؟

الأسئلة الفرعية : من خلال الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية :

1) هل النصوص القانونية المنظمة للجماعات الإقليمية تسمح للمجلس الشعبي الولائي في المشاركة في تحقيق التنمية المحلية ؟
2) ما الذي أسهم به المجلس الشعبي الولائي غرداية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية ؟

الفرضيات :

1) النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية تعيق المجلس الشعبي الولائي عن المشاركة في تحقيق التنمية المحلية.
2) المجلس الشعبي الولائي غرداية لم يستطع تحقيق التنمية المحلية في الولاية.

منهج البحث :

1) أستخدم فيه المنهج التحليلي لتحقيق التوضيح ومحاولة فهم الجماعات المحلية من خلال تحليل المفاهيم وتقديم النتائج.
2) تمّ إعتماد منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي غرداية.

أهداف البحث :

1) السعي لمعرفة مدى مقدرة المجلس الشعبي الولائي على القيام بدوره.
2) محاولة فهم العمل المحلي للمنتخبين المحليين من خلال إجراء مقابلات مع بعض رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية والحصول على إجابات من طرف المعنيين بعملية التنمية.

3) السّعي إلى فهم النصوص القانونية المنظّمة لعمل الجماعات المحلية بما فيها المجلس الشعبي الولائي.

الدراسات السابقة:

- أطروحة دكتوراه ل: خنفري خيضر الموسومة ب : تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق حيث ركّز على الجانب المالي لتحقيق التنمية المحلية ومصادر تمويلها بينما في هذا البحث تمّ التركيز على أحد الفاعلين المحليين في عملية التنمية وهو المجلس الشعبي الولائي.
- مذكرة ماجستير ل: شويح بن عثمان الموسومة ب: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية البليدة) قدم الإطار العام لعمل الجماعات المحلية مع التركيز على الفواعل في مستوى البلدية ودورها في التنمية المحلية بينما هذا البحث ركّز على فاعل وحيد في مستوى الولاية وهو المجلس الشعبي الولائي ودوره في التنمية المحلية وهذا ما يعطي إمكانية أكبر في الشرح والتفصيل.

محتويات البحث:

نقسّم البحث إلى فصلين الأول نتناول فيه مفهومين وهما المجلس الشعبي الولائي والتنمية المحلية والإطار القانوني المنظم لعمل المجلس الشعبي الولائي في ضل قانون الولاية 12-07 مع التعريج إلى التطور التاريخ للمفاهيم المدروسة في هذا البحث والنصوص القانونية المنظّمة لها.

أما في الفصل الثاني فنقوم بدراسة حالة المجلس الشعبي الولائي غرداية من 2012 إلى يومنا هذا مع التعريج على مخرجات المجلس من خلال تقديم بعض الملفات المتعلقة بالتنمية في الولاية المقدّمة من

طرف بعض اللجان والمدروسة من المجلس. كما قمت بإجراء مقابلة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالبحث مع كل من:

1) رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية المنتخب مؤخّرا على رأس المجلس.
2) رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.
3) رئيس لجنة التعمير والسكن بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.
4) رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.

كما نحاول عرض مجموعة من المشاكل التي تعيق عمل الفواعل المحلية بما فيها المجلس الشعبي الولائي مع تقديم الحلول المقترحة المقدمة من الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الفصل الأول : المجلس الشعبي الولائي والتنمية المحلية

المبحث الأول : مفهوم المجلس الشعبي الولائي.

المطلب الأول : تعريف المجلس الشعبي الولائي

المطلب الثاني: التطور التاريخي للولاية.

المطلب الثالث: النظام القانوني للمجلس الشعبي الولائي.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.

المطلب الثالث: أسس التنمية المحلية

الفصل الأول: المجلس الشعبي الولائي والتنمية المحلية:

بإعتبار الولاية هيئة عمومية إقليمية تتميّز بمجموعة من الخصائص السياسية والإقتصادية والإجتماعية...الخ وبما أنها ذات ذمّة مالية مستقلة فإنها تتولى التسيير على المستوى المحلي. وهذا بالإضافة إلى وجود مجلس نيابي والمتمثل في المجلس الشعبي الولائي حيث يحرص على تنفيذ القانون والقيام بدوره الرقابي من خلال مختلف اللجان وذلك في سبيل تحقيق وتلبية حاجيات المواطنين والسعي إلى تجسيد التنمية على المستوى المحلي وهذا الأخير يعتبر من أولويات التسيير خاصة على مستوى الولاية.

إن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية للتنمية إذ تهدف إلى تحقيق قاعدة صلبة للوصول إلى تنمية شاملة على المستوى الوطني وذلك من خلال توفير البنية الأساسية على مستوى المحلي في مختلف المجالات على هذا الأساس نقوم بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين :

المبحث الأول: مفهوم المجلس الشعبي الولائي.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم المجلس الشعبي الولائي:

المجلس الشعبي الولائي هو آلية نيابية تمكّن المواطن على المستوى المحلي من إختيار ممثليه حيث يتولون نقل إنشغالاته ومطالبه بغية تجسيدها على المستوى المحلي، وهذا ما يساهم في تخفيف العبئ على المستوى المركزي (الحكومة والبرلمان بغرفتيه) وهاته الأخيرة تعنى بالمهام على المستوى الوطني وهذا في إطار تكاملي. وقانون الولاية في الجزائر هو الذي ينظّم تأسيس وسير المجلس الشعبي الولائي والولاية حيث عرف تعديلات وقوانين متعدّدة.

وعلى هذا الأساس نقوم بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

- **المطلب الأول: تعريف المجلس الشعبي الولائي.**
- **المطلب الثاني: التطور التاريخي للولاية.**
- **المطلب الثالث : النظام القانوني للمجلس الشعبي الولائي.**

المطلب الأول: تعريف المجلس الشعبي الولائي في الجزائر :

الفرع الأول : تعريف الولاية في قانون الجزائر :

عرّفت المادة الأولى من الأمر 69-38 المؤرّخة في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية:

"الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية وإستقلال مالي ولها إختصاصات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة".

ونصت المادة الثانية: أنه "تحدث الولاية بقانون يحدّد إسمها ومركزها بموجب مرسوم".[1]

وهذا التعريف ضل ساري المفعول إلى غاية قانون الولاية لسنة 1990.

غير أن قانون الولاية لسنة 2012 قدم تعريف جديد للولاية:

حيث عرفته المادة الأولى من قانون رقم 12-07 المؤرّخ في 21 فبراير سنة2012:

الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذّمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير ممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعة الإقليمية والدولة .

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتّنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب قانون.[2]

[1] عمار بوضياف ، شرح قانون الولاية 07/12 ، ط1،(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع) ، 2012، ص 12

[2] قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية.

حسب المادة الثانية من نفس القانون فإن " للولاية هيئتان " هما:

- المجلس الشعبي الولائي
- الوالي

وحسب المادة 9 من قانون 12-07 فإن للولاية إسم وإقليم ومقر رئيسي يحدّد الإسم والمقر رئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي.

ويتمّ كل تعديل لذلك حسب الأشكال نفسها.

يتطابق إقليم الولاية مع أقاليم البلديات التي تتكون منها .

الفرع الثاني : المجلس الشعبي الولائي من منظور القانون الجزائري:

المجلس الشعبي الولائي هو الجهاز الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقة التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم .[1]

تعرفه المادة 12 من قانون12-07: للولاية مجلس منتخب عن طريق الإقتراع ويدعى المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة المداولة.

وبالتالي فإن المجلس الشعبي الولائي يمتلك القدرة للتعبير عن مطالب السكان وهو يعبر عن الولاية كمؤسّسة إدارية حقيقية.[2]

[1] إسماعيل فريحات ، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 12 .

[2] حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ط2 ،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية)، 1989، ص 136.

يتحدّد عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي الذي يتغير حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان ويكون حسب الشروط التالية :

- 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000نسمة.
- 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250000 و650000 نسمة.
- 43 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 650001 و950000 نسمة.
- 47 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950001 و1150000 نسمة.
- 51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1150001 و1250000 نسمة.
- 55 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1250001 أو يفوقه.[1]

إلا أنه يجب أن تكون كل دائرة إنتخابية ممثلة بعضو على الأقل طبقا لتعداد السكاني المعبّر عنه رسميا فإن عدد المقاعد على المستوى الوطني كما يلي :

- 12 مجلس ولائي يتكون من 35 عضوا.
- 26 مجلس يتكون من 39عضوا.
- 08 مجالس تتكون من 43 عضوا.
- مجلس واحد يتكون من 47 عضوا.
- مجلس واحد يتكون من 55 عضوا.

المجموع 48 مجلس ولائي لـ 48 ولاية.[2]

[1] المادة 82 من القانون 10/16 المتعلق بالانتخابات (الجريدة الرسمية العدد 50 في 25 غشت 2016).

[2] العربي براغتة وآخرون، سلطة الجماعات المحلية وممارسة اختصاصاتها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية ،كلية الحقوق والآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة 5 ماي 1945 ، قالمة ،2008/2007 .

المطلب الثاني: التطور التاريخي للولاية:

مرّت الجزائر خلال الحقبتين التاريخيتين بعدّة تعديلات إدارية وهي الحقبة الإستعمارية وحقبة الإستقلال.

1- الحقبة الاستعمارية :

إعتمدت السلطات الفرنسية الإستعمارية على هدم بنايات ومؤسّسات الدولة والمجتمع الجزائري ثمّ تقسيم البلاد منذ عام 1845 وبصفة تعسفية إلى ثلاث أقاليم ثم أحدثت تعديلات أخرى في الأقاليم الثلاثة لإخضاع السكان للأنظمة الإدارية المدنية والعسكرية الاستعمارية حسب تمركز كثافة الجيش والمعمرين.

2- حقبة الإستقلال :

بعد الإستقلال باشرت السلطات الجزائرية في إتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية لإعادة ترتيب وتنظيم الهيكل التنظيمي للولاية ، ففي مرحلة أولى تم إحداث لجان جهوية للتدخل الإقتصادي والإجتماعي (CDIES) تضم ممثلين من المصالح الإدارية وممثلين عن السكان يعينهم المحافظ الذي يتولى رئاسة اللجنة، ويحتفظ أعضاء اللجنة بالرأي للإستشارة فقط حول ما يقدمه المحافظ من مشاريع وقرارات.

وهذا يعتبر محاولة من السلطات الجزائرية لإيجاد نوع من التزاوج بين التمثيل الإداري ممثل في شخص المحافظ الذي يحوز قانونا وفعلا سلطات وإختصاصات واسعة لمواجهة الوضعية العامة في البلاد والتمثيل الشعبي من خلال مشاركتهم في اللجان السابقة الذكر.

بعد الانتخابات البلدية الأولى التي عرفتها الجزائر سنة 1967 تم إستبدال اللجنة المذكورة بمجلس جهوي ذو طبيعة إقتصادية وإجتماعية (ADES) حيث ضمت تشكيلته جميع رؤساء المجالس الشعبية

البلدية بالإضافة إلى ممثل عن الحزب، النقابة والجيش، إذ بذلك بدأ يرسم مؤشّر البعد التنموي المحلي من خلال التنوع العضوي في هذا المجلس .

رغم هذا التمثيل النوعي إلا أن هذا المجلس لم يتعدّى الدور الإستشاري فقط ورغم ما يتمتع به رئيس هذا المجلس من سلطات عامة بصفته ممثل للدولة على مستوى هيئة الولاية (إذ ينتخب الرئيس من بين رؤساء المجالس الشعبية البلدية) وله مهام في مجالات مختلفة على غرار التعرف على الأملاك الشاغرة (BIENS VACANTE) إعداد وتنفيذ الميزانية وكذا المحافظة على النظام العام ...الخ.

بقيت هذه الوضعية سائدة إلى حين صدور الأمر 39/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن لقانون الولاية الذي يعتبر أساس التنظيم التاريخي للولاية في الجزائر إذ بموجبه تم إنشاء ثلاثة أجهزة أساسية وهي :

- المجلس الشعبي الولائي وهي هيئة منتخبة على غرار المجلس الشعبي البلدي.
- المجلس التنفيذي للولاية يترأسه والي الولاية ويتشكل من مديري مسؤولي مصالح الدولة والمكلفين بمختلف أقسام النشاط في إقليم الولاية.
- الوالي: وهو حائز سلطة الدولة في الولاية ومندوب الحكومة يعين من طرف رئيس الدولة بموجب مرسوم رئاسي.[1]

وقد إهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية حيث تنص المادة 36 منه على إعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية.

[1] شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة .البليدة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011/2010 .

إلا أن تغير المعطيات السياسية والإقتصادية ، خاصة بعد المؤتمر الرابع للغرب 1975 أدى إلى تعديل أحكام القانون الولائي من ناحيتين أساسيتين :

- **الأولى** : توسيع صلاحيات وإختصاصات المجلس الشعبي الولائي في العديد من الميادين حيث أصبح للمجلس نظريا وظيفة مراقبة على مستوى إقليم الولاية تجسيدا لأحكام دستور 1976 حتى تجعل منه وسيلة للرقابة الشعبية.
- **الثانية** : تدعيم وتأكيد الطابع السياسي لهذه الهيئة سواء من حيث تشكيلها إذ أصبحت النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني في ظل (الأحادية السياسية) تشترط الإنخراط والإنضمام للحزب بالنسبة لكل مترشح لعضوية هذا المجلس.

تسييرها يتم من خلال تأسيس هيئة مشتركة بين الجهاز السياسي (محافظ الحزب) والجهاز الإداري على مستوى الولاية :هو مجلس التنسيق الولائي .

وبعد صدور دستور 1989 ثمّ إصدار قانون جديد للولاية هو القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 ليتماشي مع نظام التعدّدية السياسية، وهو القانون الذي تم إستبداله بالقانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية الذي حاول مجاراة الأوضاع المستجدّة .[1]

المطلب الثالث : النظام القانوني للمجلس الشعبي الولائي :

تتطلب دراسة النظام القانوني للمجلس الشعبي الولائي (APW) بإعتباره هيئة مداولة التطرق إلى:

- القواعد القانونية المتعلقة بتكوينه.
- يراعى تلك المتصلة بتسييره.

[1] محمد الصغير بعلي ، الولاية في القانون الإداري الجزائري ، ب.ط ، (عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع) ، 2014 ، ص 51.

- وأخيرا إلى القواعد المحدّدة لإختصاصاته.

الفرع الأول: التكوين (التشكيل) COMPOSITION :

إن البحث في موضوع تكوين المجلس الشعبي الولائي يؤدّي بالضّرورة إلى دراسة النظام الانتخابي الولائي إعتبارا من أن هذا المجلس هو "مجلس منتخب "جعلت منه أحكام الدستور الإطار الذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية كما إتخذته قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

يطرح النظام الإنتخابي الولائي البحث في جملة القواعد القانونية تدور أساسا حول المسائل الرئيسية الآتية.[1]

- **أولا: الناخب:**

وهو الشخص المسجل في القائمة الإنتخابية والتي تتضمّن أسماء جميع الأشخاص الذين حقت لهم ممارسة التصويت والإقتراع بالبلدية وذلك لتوافر شروط معينة تمكن من الحصول على بطاقة الناخب

وهو ما تنص عليه المادة 03 من القانون العضوي رقم12/01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الإنتخابات. نجدها تنص على ما يأتي:

يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ولا يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحدّدة في التشريع المعمول به.

لقد وحد قانون الإنتخابات رقم 12 . 01 الشروط الواجب توفرها في الناخب في جميع أنواع الإنتخابات والاستفتاءات الوطنية والولائية والبلدية.

[1] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، ب.ط ، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع) ، 2013 ، ص103 .

وعليه فشروط الناخب بالنسبة لإنتخابات أعضاء المجلس الشعبي الولائي إنّما تتمثل في ما يلي:

أ- التمتع بالجنسية الجزائرية

ب- بلوغ سن 18 سنة

ت- التمتع بالحقوق الوطنية المدنية والسياسية

ث- عدم الوجود في إحدى حالات عدم الأهلية للانتخاب

ج- التسجيل بالقائمة الإنتخابية بالبلدية.[1]

- **ثانيا : المنتخب (المترشح):**

يتراوح عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي بين 35 و55 عضوا حسب عدد سكان الولاية تكون كل دائرة إنتخابية ممثلة بعضو على الأقل .

ويشترط في المترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي الشروط نفسها اللازمة لعضوية المجلس الشعبي البلدي كما هي محدّدة في المادة 78 من قانون الإنتخابات التي تنص على ما يلي:

يشترط في المترشح إلى المجلس الشعبي البلدي والولائي ما يلي:

- أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 03 من هذا القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها.[2]
- أن يكون بالغا ثلاثة وعشرون سنة (23) على الأقل يوم الإقتراع.
- أن يكون ذا جنسية جزائرية.
- أن يثبت أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.

[1] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 104 .

[2] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 105.

- ألا يكون محكوم عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 05 من هذا القانون العضوي ولم يرد إعتباره.
- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والإخلال به

أما بالنسبة لحالات التنافي: فقد نصت المادة 83 منه على ما يلي:

يعتبر غير قابلين للإنتخاب خلال ممارسة وظائفهم ولمدة سنة بعد التوقف عن العمل في دائرة الإختصاص حيث يمارسون أو سبق لهم أن مارسوا فيها وظائفهم.

- الولاة
- رؤساء الدوائر
- الكتاب العامون للولاية
- أعضاء المجالس التنفيذية للولاية
- القضاة
- أفراد الجيش الوطني الشعبي
- موظفو أسلاك الأمن
- محاسبو اموال الولاية
- الأمناء العامون للبلديات.

وينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات (05) بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة كما تنص المادة 65 منه.

كما نصت المادة 66 على ما يأتي: توزّع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها، كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي للأقوى.

لا تأخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تتحصل على نسبة سبعة في المئة (7%) على الاقل من الأصوات المعبر عنها.[1]

- **ثالثا: العملية الإنتخابية :**

يتمّ إنتخاب المجلس الشعبي الولائي وفق نفس الآليات والإجراءات والقواعد التي يتم بها إنتخاب المجلس الشعبي البلدي سواء من حيث إعداد القائمة الإنتخابية أو الإقتراع أو فرز الأصوات أو إعلان النتائج أو ما قد يثار بشأنها من منازعات.[2]

الفرع الثاني: التسيير:

أولا : كما هو الحال بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي الذّي ينتخبه أعضاء المجلس للفترة الإنتخابية خمس سنوات (05 سنوات) ، فإن رئيس المجلس الشعبي الولائي ينتخب للعهدة الإنتخابية خمس سنوات من طرف جميع أعضاء المجلس ، حيث ورد في المادة 59 من قانون الولاية عدة حالات والتي نصت على ما يأتي:

ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الانتخابية.

يقدم المترشح للإنتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد

في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين خمسة وثلاثون بالمئة (35 %) على الأقل من المقاعد تقديم مترشح

[1] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 106 .

[2] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 106 .

وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثون بالمئة (35%)على الأقل من المقاعد تقدم كل قائمة مترشح عنها ويكون الإنتخاب سري، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.

وإذ لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات يجري دور ثاني بين المترشحين الحائزين على المرتبين الأولى والثانية ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

وفي حالة تساوي الأصوات المحصّل عليها يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا.

وتتمثل إختصاصات ومهام الرئيس أساسا في تسيير شؤون المجلس بواسطة ديوان يتكون من موظفين بالولاية وذلك لأن قانون الولاية لم يخوله إختصاص التمثيل الذي يبقى مركزا للوالي.

يقوم رئيس المجلس بإختيار نوابه ورؤساء لجان المجلس لأداء مهامهم على أن يتقاضوا علاوات وتعويضات ملائمة تتكفل بها ميزانية الولاية.[1]

ثانيا: الدورات:

يعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وغير عادية وبقوة القانون:

أ- **الدورات العادية** : يعقد المجلس أربعة 04 دورات عادية في السنة مدة الواحدة أقصاها 15 يوما

وقد نصّ قانون الولاية على ضرورة إجرائها في تواريخ محددة وإلا غدت باطلة وهي أشهر مارس جوان ، سبتمبر ، ديسمبر

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 108.

كما يشترط القانون أن يوجه الرئيس الإستدعاء لأعضاء المجلس قبل 10 أيام بالبريد العادي أو الإلكتروني في تاريخ إنعقاد الدورة مرفقة بجدول الأعمال.

ب- **الدورة الغير عادية:** يمكن للمجلس عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك أن يعقد دورة غير عادية سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ثلث 3/1 من الأعضاء المجلس أو الوالي.

لم يحدّد قانون الولاية مدة الدورة الغير العادية حيث تنتهي بإستنفاذ جدول الأعمال.

ج- **الدورة الإستثنائية (بقوة القانون):** يجمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية ، كما توضح الفقرة الأخيرة من المادة 15 من قانون الولاية.[1]

ثالثا : المداولات :

يجري المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته مداولات تنصيب على إحدى صلاحياته، وتخضع كما هو الشأن بالنسبة للبلدية إلى القواعد الأساسية التالية:

أ- القاعدة العامة أن تكون مداولات المجلس علانية ضمانا للرقابة الشعبية إلا في حالتين:

- ✓ فحص الحالة الإنضباطية للمنتخبين الولائيين.
- ✓ فحص المسائل المرتبطة بالأمن والنظام العام.

ب- تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي وفقا لما ورد بالمادة 51 من قانون الولاية.[1]

[1] محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 110 .

رابعا: اللجان:

على غرار ما هو سائد في التنظيم البلدي خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي بموجب المادة 33 منه تشكيل لجان متخصّصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة خاصة في مجالات:

التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، الإقتصاد والمالية والصحّة والثقافة وحماية البيئة ، الإتصال والتكنولوجيا والإعلام، تهيئة الإقليم والنقل والتعمير، والسكن والري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة ،والشؤون الإجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب، والتنمية المحلية والتجهيز والإستثمار والتشغيل.

كما يمكن أن تنشأ لجنة تحقيق بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو من ثلث 3/1 أعضائه الممارسين.

ويجب أن يراعى في تشكيل اللجنة التناسب مع المكونات السياسية للمجلس كما يمكن للجنة أن تستعين بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة.

الفرع الثالث: الإختصاصات:

كما كان الحال في قانون الولاية السابق رقم 90 . 09 جاء قانون الولاية الجديد رقم 07.12 متوافقا مع الأسس والمبادئ الواردة في دستور 1989 وهو ما يتجلّى من خلال تحديد صلاحيات وإختصاصات المجلس الشعبي الولائي وذلك بعد التخلي مذهبيا عن الإختيار الإشتراكي الذي كان يكرّسه دستور 1976

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 109 .

وعلى كل فإن إختصاصات المجلس الشعبي الولائي تشمل جميع أعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة . [1]

فللمجلس أن يتداول في المجالات التالية :

1) الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

2) السياحة

3) الإعلام والاتصال.

4) التربية والتعليم العالي والتكوين.

5) الشباب والرياضة والتشغيل.

6)السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.

7) الفلاحة والرّي والغابات.

8) التجارة والأسعار والنقل .

9) الهياكل القاعدية والاقتصادية.

10) التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترتيبها.

11) التراث الثقافي المادي والغير مادي والتاريخي.

12) حماية البيئة.

13) التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

14) ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 110 .

أ- الفلاحة والري بتوسيع وترقية الفلاحة ، الوقاية من الآفات الطبيعية ، التشجير وحماية البيئة والغابات، الصحة الحيوانية، المياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.

ب- الهياكل الأساسية والإقتصادية: وذلك بالقيام بأعمال والأنشطة، الإنارة الريفية وفك العزلة.

ت- التجهيزات التربوية والتكوينية: حيث تتولى الولاية إنجاز وصيانة مؤسّسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني.

ث- النشاط الإجتماعي والثقافي : حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة أساسا فيما يلي التشغيل: وخاصة بالنسبة للشباب وإنجاز هياكل الصحة العمومية، القيام بأعمال الرقابة الصحية، مساعدة الفئات الإجتماعية المحتاجة إلى رعاية (المعوقين والمسنين). إنشاء المؤسّسات الثقافية والرياضية وبعث روح التعاون وتنمية التراث الثقافي والسياحي للولاية.

ج- السكن : إذ يساهم المجلس ويشجع على إنشاء المؤسّسات والبناء والتعاونيات العقارية، إن النظرة الفاحصة لإختصاصات وصلاحيات المجلس الشعبي الولائي تسمح بإبداء الملاحظات التالية:

- يشكل المجلس الشعبي الولائي هيئة إتصال بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية وذلك أن المادة 79 من قانون الولاية تنصّ على ما يلي:

يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات ويمكنه أن يقدم الإقتراحات ويبدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه ثلاثون(30) يوما.

- يتميز تدخل الولاية بالطابع المكمل لوظيفة البلدية ذلك أن العديد من أحكام القانون الولاية المتعلقة بإختصاصات المجلس الشعبي للولاية تنص على أن تدخل المجلس الشعبي الولائي في حالة تجاوز النشاط للإطار الإقليمي للبلديات ولقدراته كما لها أن تتدخل تنسيقيا وتشاوريا مع البلديات أو دعما لها.[1]

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية ، نفس المرجع ، ص 112.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية :

إن التنمية المحلية هي معرفة كيفية التطوير وترقية الأداء الحكومي على المستوى المحلي للوصول إلى التنمية، وذلك لا يأتي إلا من خلال تضافر الجهود المحلية لتحقيق الهدف.

ويتحقق ذلك من خلال إستغلال الموارد المتاحة وغرس روح المبادرة لدى الفرد والتنمية المحلية تمسّ مختلف القطاعات السياسية والإدارية والإجتماعية ....الخ ، كما عرف مفهوم التنمية المحلية تطورا عبر الحقب التاريخية ، والتنمية المحلية تبنى على مجموعة من المرتكزات والمكونات وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب.

- المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية.
- المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.
- المطلب الثالث : أسس التنمية المحلية.

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية :

التنمية المحلية هي معرفة كيفية إستخلاص الموارد البشرية والمادية المتوافرة وزيادتها كما ونوعا وإستغلالها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان إستدامة هذه المصادر ويولى فيها الأهمية للعنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا، حيث يعرف الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية أن التنمية المحلية : هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهد السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل لهاته المجتمعات في إطار حياة الأمة ، حيث تقوم هذه العملية على عاملين أساسيين هما :

1- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم

2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بوسائل من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. [1]

ويعرف الدكتور سعيد شبح التنمية المحلية في الجزائر بأنها " تتمثل في مختلف الإختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية " .

ويعرفها أيضا الدكتور أحمد رشيد التنمية المحلية بأنها " هي السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول " .[2]

ويرى الأستاذ آرثر دورهام (ARTHUR DURHAM) "إن التنمية المحلية هي نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشة في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الإجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية " . [3]

[1] خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ، 2011/2010 ، ص 19

[2] أحمد الرشيد ، التنمية المحلية ، ب.ط (القاهرة : دار النهضة العربية) ، 1986 ، ص16 .

[3] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجياتها ، ب.ط ، (الإسكندرية : منشأة المعارف) ، 1987 ، ص 132 .

ويعرفها ويفر:(التنمية المحلية تعني بكل بساطة إستعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة ، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في : ثقافة المنطقة ، السلطة السياسية والموارد الإقتصادية.)[1]

كما عرفتها الأمم المتحدة بـ " التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع " .[2]

كما تعرف التنمية المحلية في التشريع الجزائري :

عرفت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية حيث يتجلى في الصلاحيات المسندة للجماعات المحلية دون الإشارة إليها صراحة حيث أن التنمية المحلية تم الإشارة إليها في برامج التخطيط(1989/1967) أو في إطار التعديل القانوني الذي يسمح بالتحول نحو إقتصاد السوق وإن لم يشر إليها صراحة في الدستور الجزائري حيث عرفت الجزائر توجه جديد إبتداءا من 1990.

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية عند وضع المخطط الرباعي الأول (1973/1970) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات وفي ضل مخطط الرباعي الثاني (1977/1974) إزداد التوجه نحو العمل المحلي أكثر حيث تم إقرار نوع جديد من البرامج التي تركز على الجانب المحلي والإقليمي وذات الطابع اللامركزي إعدادا وتسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية اللامركزية ومن أجل تحقيق هاته البرامج والغاية المرجوة والأهداف المسطرة لها.[3]

---

[1] خنفري خيضر ، المرجع السابق ، ص 19

[2] ميشال تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، ب.ط ، (السعودية : دار المريخ) ، ص 50 .

[3] سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق في القانون العام تخصص الدولة والمؤسسات العمومية ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ، 2018/2017 .

ويمكن إعتبار أن التنمية المحلية تمس مجموعة من القطاعات نذكر منها:

أولا: التنمية السياسية :

وهي السّعي إلى تنمية النظام السياسي القائم في الدولة على إعتبار أن التنمية السّياسية هي الإستجابة للتغيرات المجتمعية والدولية والداخلية وهي بالأخص السّعي إلى بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار ، ولتحقيق التنمية المحلية يجب توافر شرط إستقرار النظام السياسي لتحقيق هذا الأخير من خلال الأخذ بأولوية المشاركة الشعبية وتتمثل في حق المواطنين في إختيار من يمثلهم في المجالس المحلية والوطنية وفي الجهات التنفيذية المحلية والوطنية مثل إختيار أعضاء البرلمان والإنتخابات الرئاسية وإنتخاب المجالس المحلية ...الخ ، ومن خلال المشاركة السياسية للمواطنين يتم تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية.

ثانيا: التنمية الإقتصادية :

التنمية الإقتصادية قصد بها عملية تحسين وتنظيم إستغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف زيادة إنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل زيادة في الشكل بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.[1]

وتسعى التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي تحقيق الرفاه للمواطنين من خلال وضع برامج إقتصادية تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين ، إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين الدخل الفردي وتحسين المستوى المعيشي.

[1] مختار حمزة وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر ، ب.ط ، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ، 1994 ، ص 377 .

ثالثا: التنمية الإجتماعية :

وهي التوجه نحو المجتمع من خلال تنمية الجانب الإجتماعي لأفراد إقليم الواحد حيث أنه من خلال التنمية الإجتماعية يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد البرامج الرامية للنهوض بالمجتمع والفرد وتنفيذها بأكمل وجه بإيجاد الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الإجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية .[1]

رابعا: التنمية الإدارية :

تتحقق التنمية الإدارية بشرط وجود قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث الحيوية في التنظيم وجميع مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والتعاون بين أفراد المنظمة الإدارية حيث يسعى الجميع داخل هاته المؤسّسة إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسّسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هاته الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية .[2]

[1] محمد رياض عاتيمي، نظريات و مفاهيم الإتجاه التكاملي للتنمية الريفية ، ب.ط ، (مصر : مكتبة الاسكندرية) ، 1989 ، ص 49 .

[2] ابراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية ، مجلة الادارة ، العدد 3 ، مجلد 24 ، يناير 1992 ، ص 54 .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية:

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول المتقدمة العديد من البرامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف ، أستخدمت في إطارها مصطلحات عديدة كتنمية المجتمع والتنمية الريفية المتكاملة وأخيرا التنمية المحلية.

حيث تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية أن مفهوم التنمية لم يعد يؤثّر على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعة متعدّدة الأبعاد والجوانب ، تتمثل في تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدّخل القومي. [1]

إن الوصول إلى مفهوم التنمية المحلية عرف العديد من التطورات حيث تشكّل هذا المفهوم وفق فترات زمنية معينة ، حيث كان يعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع والغرض منه هو تنمية المناطق الريفية والمحلية وعلى الرغم من أن مصطلح تنمية المجتمع المرتبط أساسا بالمجتمع الريفي وهذا نظرا إلى أن البرامج التنموية كانت تستهدف التنمية الريفية غير أنه قوبل بمصطلح التنمية الريفية ثم تطور وتوسع أكثر ليشمل التنمية الريفية المتكاملة وأخيرا تم الوصول إلى مصطلح التنمية المحلية . وتنمية المجتمع مصطلح له معاني متعدّدة ومترابطة ببعضها البعض لمختلف الجماعات والهيئات التطوعية وهيئات الطوائف فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكل المجتمع المحلي وتنظيم الحوار والمساعدة الذاتية وكذلك بالتعليم الإجتماعي والاقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية الريفية ، ولقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأستخدم لأول مرة سنة 1945 في مؤتمر أشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، ب.ط ، (مصر : الدار الجامعية طبع – نشر – توزيع) ، 2001 ، ص 12 .

الإجتماعية والذي فضل إستخدام مصطلح تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الإجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة وبمبادرة من الناس أنفسهم .

حيث إنتشر مصطلح تنمية المجتمع على مستوى الدولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج سنة 1948 المنظم من طرف المكتب الإستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية ، وقد فصل المؤتمر في إستخدام مصطلح تنمية المجتمع من مصطلح التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادر من سكانها حتى ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادرة ، حيث يتطلب الأمر إستخدام أساليب فنية لإيقاظ تلك المبادرة.[1]

وذلك من خلال توفير حاجيات الريف المتعلقة في مجالات الزراعة والماء والصحة والتعليم ...الخ حيث إن وجود مجموعة سكانية سواءا كانت صغيرة العدد أو كبيرة تربطهم علاقة الشراكة في ظروف الحياة الأساسية أي مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة ، يجب أن ينظر إليهم كمجموعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، وبالتالي فإن التوصل إلى الوعي والمشاركة في البرامج سيكون أسهل وسيفيد في عملية التنمية .

وإثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامج سداسي في تنمية المجتمع وبعد ذلك بثلاث سنوات تكوّنت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإجتماعية .

وفي 21 فيفري 1957 إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بناءا على توصية من المجلس الإقتصادي والإجتماعي تعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة

[1] منى جميل سلام . مصطفي محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، ب.ط ، (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث) ، 2015 ، ص 20 .

المجتمعات الريفية على وجه الخصوص وبلغ إهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونيسكو عام 1960 عن مصطلح التعليم الأساسي وإستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع.

عرف مفهوم التنمية تطورا ، حيث ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والإتصالية والإسكان.

المطلب الثالث : أسس التنمية المحلية :

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من الركائز والمكونات لتكون في صورتها الصحيحة وقد إعتمد الباحثون في مجال التنمية على مجموعة من المقاربات ، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم المطلب إلى :

الفرع الأول: ركائز التنمية المحلية:

تتمثل ركائز التنمية المحلية في الآتي :

1- المشاركة الشعبية : وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا وإختياريا في أعمال التنمية حيث يعبر عن إحتياجاتها الفعلية وتوجه جهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها الجهود بين الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هاته المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها في الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي وتعرف مشاركة الشعبية بأنها العملية التي يتم من خلالها إعطاء للفرد دورا في الحياة السياسية والإجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف .

إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية ضرورة بل أساس لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة ، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية :

- تعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجاته .
- تسهم المشاركة الشعبية في إكتشاف المشاكل المتعدّدة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها من خلال الموظفين في الإدارة المحلية .

- إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والإهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة .
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقة للإنفاق الحكومي .
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية .
- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة في إكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء .

إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهذا من خلال إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتربيتهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية والإجتماعية مثل الإدخار والإستهلاك .

إنّ المشكلة الحقيقة التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف إستجابة هاته المجتمعات لها وعدم إشتراك أو إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها.

2- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكرّرة أو في حالة تضاد وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلة المجتمع .

3- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الإجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمّن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته

الإنمائية فيجب إختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف بما أمكن والتي تمثل في الوقت نفسه حاجة إجتماعية قائمة .

وترجع هاته القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الإجتماعي وهو كسب أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من خلال إقامة مشروع إجتماعي إقتصادي في مجتمعهم ، إذا فالثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الإجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة ، والتي أقامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية دون وجود مقاومة وتسهيل عمليه الإقناع وتمكن من إقتصاد الوقت وجهد كبيرين.[1]

الفرع الثاني : مكونات التنمية المحلية :

لا يمكن أن نتكلم عن التنمية المحلية إلا في وجود عنصرين مهمين وهما توفر مجتمع محلي في إقليم معين تحت سلطة محلية تتوفر على عنصر بشري فهذا الأخير هو المحرك الأساسي لعملية التنمية عموما والتنمية المحلية بشكل خاص .

1- المجتمع المحلي :

واجه المنظرين صعوبة في تعريف المجتمع المحلي لأنه يحتوى على مجموعة من المفاهيم والتي تتوفر على عناصر عديدة : ثقافية . سياسية ، إدارية ،إقتصادية ،إجتماعية وإيديولوجية

[1] كمال بودانة ، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح – الجلفة) ، رسالة ماجيستير في علم الإجتماع تخصص تنظيم وعمل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 .

إن مفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم الذي يعتمد على عدة عناصر.[1]

- **العنصر الجغرافي** : يعني أي منطقة محدّدة جغرافيا بجبال ووديان وغيرها .
- **عنصر الهوية والإنتماء** : إنّه مفهوم معقد ومتشعب يأخذ عدة عناصر(الدين ،اللغة التاريخ العادات والتقاليد) وله أبعاد خطيرة قد تؤدّي إلى صراعات وحروب وظهور مقاطعات قد تطالب بالإستقلال الذاتي مما يقسم الدولة.
- **توفر فضاء تشترك فيه مجموعة من المكونات المتكاملة**
- **العنصر الإداري** : حيث يكون فيه تقسيم إداري يتناسب وسياسات الحكومة والدول .

2- المستوى المحلي :

وهو ذلك الفضاء الذي تتوفر فيه حاجيات المواطن على مستوى إقليم معين وهذا الأخير (الإقليم) يقصد به المجال المكاني الذي يتم فيه تطبيق التنمية المحلية ونجد في النموذج الجزائري وجود مستوين وهما:

- المستوى البلدي: إن البلدية تعتبر الهيئة الإقليمية القاعدية للدولة والتي يمكن من خلالها توفير الحاجيات اليومية للمواطن حسب الإمكانيات البشرية والمادية والقانونية للبلدية.
- المستوى الولائي : إن الولاية هي الهيئة الإقليمية التي تساعد المواطن المحلي والتي تقوم بدورها كوسيط وهمزة وصل بين الإدارة المركزية والبلدية .

[1] خنفري خيضر ، المرجع السابق ، ص 18 .

3) السلطة المحلية :

حتّى في المستوى المحلي يتميز أيضا بوجود سلطات محلية والتي تكون في شكل سلطة سياسية مسؤولة أمام الشعب والتي تكون منتخبة ،حيث يمكن للسلطات السياسية وضع برامج للتسيير على المستوى المحلي حيث تسند لهاته السلطة شؤون التنمية المحلية .

وفي هذا المجال يجب التمييز بين سلطة محلية منتخبة وأخرى معينة ،ويقصد السلطة المحلية المنتخبة الذين تقع على عاتقهم جانب كبير من مسؤولية تنمية الإقليم الذي إختارهم أفراده.[1]

4) البعد البشري:

وهو أساس وجود المجتمع فهو بمثابة نواة له فلا يمكن تكون أي المجتمع إلا بوجود العنصر البشري الذي يعتبر المكون الأساسي والرئيسي له ، حيث يتكون المجتمع من مجموعة من العناصر البشرية التي تربط بينهم علاقات إنسانية متكاملة.

الفرع الثالث: مقاربات التنمية المحلية:

رغم حداثة المفهوم إلا أنه عرف العديد من المقاربات حيث أثار الفضول مجموعة من الباحثين

والمفكرين من بين هؤلاء نجد ج. بنكو(G.BENCO) و: ب.فالتز (P.VALTZ) حيث إقتصرت فرضياتهم على ثلاث إتجاهات أساسية :

- **الإتجاه الأول :**

[1] جمال زيدان ، التنمية المحلية في الجزائر ، ب.ط ، (الجزائر : دار الأمة) ، 2014 ، ص24 .

أعطى للمقاطعة الحضرية والمدن الأولوية في سباق تنمية المجتمعات المحلية ويعتبر أن هاته المجتمعات مصيرها في سباق التنمية الإقتصادية والإجتماعية التحول إلى مجتمعات حضرية ومدنية وهذا هو النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في الغرب خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا أثناء الحرب العالمية الثانية .

والدول الإستعمارية تبنّت هذا النهج من خلال تشييد مدينة مركزية كبرى في كل مستعمرة تجسد ملائمة الربط الإقتصادي والسياسي والثقافي مع الدول الاستعمارية .

- **الإتجاه الثاني :**

هذا الإتجاه لا يركز على المدن الحضرية الكبرى وإنما هو أقل حدة حيث أن التنمية حسب هذا الاتجاه ترتبط بنمط معين من الأنماط الحضرية من خلال تكوين المدن وهذا بالرغم من إختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور ، حيث إتجه النمو الحضري في البداية إلى تقليل الكثافة السكانية في المدن الكبرى من خلال التوسع العمراني في محيط هاته المدن الكبرى وهوامشها وأحيائها المتفرعة عنها في مرحلة تلي المرحلة الأولى تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة ، وهذا كان في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وخلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة.

حيث يتم توجيه النشاط الإقتصادي نحو هاته المدن الصغيرة والذي يحتاج إلى مهارات متوسطة أو صغيرة بينما الأنشطة الإقتصادية التي تحتاج إلى مهارات عالية تتمركز في المدن الكبرى.

فهذه هي التنمية الحضرية أي فك التمركز في المدن الكبرى من خلال توفر مجموعة من الشروط نذكر منها :

- الإستثمار في هياكل البيئة الأساسية في المدن الحديثة .

- الإدارة الفعالة لنشاط الإقتصادي .
- اللامركزية الخدمات المالية من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الإقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدنية القديمة.

- **الاتجاه الثالث :**

يرى أن التوسع الحضري المدني على حساب المناطق الريفية ليس أمر حتمي في مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية ، وإنّما يجب تبنّي إستراتيجية تنموية تأخذ بعين الإعتبار التوازن بين المدن والأرياف بالأخذ بتجربة اليابان في العصر الميجي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون وتجربة "تايوان" في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويتحقق ذلك باتباع إستراتيجية مبنية على التصنيع نحو الأرياف.[1]

[1] سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، نفس المرجع السابق .

ملخص الفصل الأول :

المجلس الشعبي الولائي هو الجهاز الذي يمثل حلقة الوصل بين المواطن والإدارة على المستوى الولائي وتعرفه المادة 12 من قانون الولاية 07/12: للولاية مجلس منتخب عن طريق الإقتراع ويدعى المجلس الشعبي الولائي وهو هيئة مداولة .

عرف المجلس الشعبي الولائي الجزائري تطور تاريخي بتطور مفهوم الولاية حيث هناك إرتباط قانوني بين الولاية والمجلس الشعبي الولائي وصولا إلى قانون 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية .

يتم تشكيل المجلس من خلال تشارك مجموعة من القواعد وهي الناخب والمنتخب والعملية الإنتخابية .

يتيح القانون للمجلس الإنعقاد في دورات عادية (4 دورات في السنة) ودورات إستثنائية عند وجود الحاجة إلى ذلك .

يتشكل المجلس من مجموعة من اللجان تتولى دراسة المسائل التي تهم الولاية في مختلف المجالات حسب الإختصاصات التي يتيحها القانون للمجلس .

إن التنمية المحلية هي معرفة كيفية الترقية والتطوير في مختلف المجالات من خلال تحسين الأداء الحكومي على المستوى المحلي للوصول إلى التنمية ، حيث أشار لها المشرع الجزائري من خلال العديد من النصوص القانونية المنظمة للصلاحيات المسندة للجماعات المحلية .

من خلال برامج التخطيط منذ1967 إلى 1989 ، وأيضا في التعديل القانوني الذي أتاح للجزائر التوجه نحو إقتصاد السوق.

تركز التنمية المحلية على :

- المشاركة الشعبية
- تكامل مشروعات الخدمات والتسويق
- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للجميع .

الفصل الثانـي

الفصل الثاني: المجلس الشعبي الولائي وتحدّيات التنمية المحلية في ولاية غرداية:

المبحث الأول : نشاطات المجلس الشعبي الولائي غرداية في مجال التنمية المحلية:

المطلب الأول : ملفات التنمية المحلية المعالجة خلال الفترة الممتدة بين (2012-2020):

المطلب الثاني : مخرجات المقابلة مع رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية:

المبحث الثاني: التنمية المحلية في ولاية غرداية : المعوقات وطرق المعالجة :

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية :

المطلب الثاني: طرق علاج معوقات التنمية المحلية :

الفصل الثاني : المجلس الشعبي الولائي وتحدّيات التنمية المحلية في ولاية غرداية :

دور الفواعل المحلية هو النهوض بالجماعات الإقليمية والعمل على تحقيق الأفضل من خلال السعي إلى التنمية المحلية ، وهاته الأخيرة هي عملية تشاركية يتداخل فيها العديد من الفاعلين (المنتخبين المحليين ، الإدارة المحلية ، الوالي ، بالإضافة إلى المجتمع المحلي) ، ومثال عن المنتخبين المحليين نجد المجلس الشعبي الولائي الذي يسعى بدوره إلى المشاركة في التنمية داخل الولاية في حدود إمكانياته، وتناول هذا الفصل المجلس الشعبي الولائي غرداية أنموذجا عن المجالس الشعبية الولائية في الجزائر حيث تم تقديم فيه أهم الملفات المعالجة من طرف لجان المجلس والمتعلّقة بشأن التنمية المحلية بالإضافة إلى القيام بمقابلة مع كل من رؤساء بعض اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية، كما تم التطرق إلى مجموعة من الصعوبات التي تعيق العمل المحلي وتناول بعض الحلول المقترحة من دراسات سابقة وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول يتناول مخرجات المجلس الشعبي الولائي في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

الثاني يتضمن معوقات وطرق معالجة التنمية المحلية.

المبحث الأول : نشاطات المجلس الشعبي الولائي غرداية في مجال التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية تحدّي كبير بالنسبة للمجالس المحلية المنتخبة والمجلس الشعبي الولائي غرداية مطالب بالقيام بدوره في سبيل تحقيق التنمية المحلية ولمعرفة ما قدمه المجلس الشعبي الولائي غرداية في سبيل ذلك داخل الولاية نتناول أهم الملفات المقدمة من طرف لجان المجلس في هذا الشأن وكذلك نقدم فيه مجموعة من الأسئلة ل: رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية ورؤساء اللجان لمعرفة مدى قدرة المجلس على القيام بدوره في عملية التنمية داخل الولاية، وعلى هذا الأساس نقوم بتقسيم المبحث إلى مطلبين:

الأول نقدم فيه أهم الملفات المدروسة من طرف المجلس الشعبي الولائي غرداية من 2012 إلى 2020 وفي الثاني نعرّج على مخرجات المقابلة مع رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية، وقبل التفصيل في هذا المبحث نقدم نبذة مختصرة عن ولاية غرداية .

أولا : الموقع:

تقع ولاية غرداية شمال الصحراء الجزائرية على بعد 600 كلم عن العاصمة جنوبا ، وتبلغ مساحتها 86105 كلم^2 بطول 450 كلم من الشمال إلى الجنوب وعرض يتراوح بين 200 و250 كلم من الشرق إلى الغرب ، تحدها شمالا ولايتا الجلفة والأغواط ، ومن الغرب ولايتا البيض وأدرار، وشرقا ولاية ورقلة ومن الجنوب ولاية تمنراست .[1]

[1] غرداية حاضنة القصور التاريخية ، https://www.aljazeera.net ، تم التصفح يوم 10 جويلية 2020

ثانيا : السكان:

تغيب الإحصاءات الرسمية الحديثة لعدد سكان غرداية ، فالمعلومات المتوفّرة بهذا الشأن تعود إلى عام 2003 وتشير إلى وجود حوالي 334 ألف نسمة في غرداية.

يسكن غرداية مجموعة من العروش العربية ويتبعون المذهب المالكي ، والميزابيون يتبعون المذهب الإباضي وهو من أوائل المذاهب الإسلامية التي ظهرت بعد الفتنة الكبرى.

ثالثا : المناخ :

ترتفع غرداية 486 مترا عن مستوى سطح البحر ومناخها صحراوي جاف ، المدى الحراري واسع بين الليل والنهار وبين الشتاء والصيف ، وتتراوح درجة الحرارة شتاءا بين درجة مئوية 25 درجة وبين 18 و 48 درجة صيفا ، لكن يعتدل الجو في فصلي الربيع والخريف ، وتكون السماء صافية في غالب أيام السنة.

حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار بالولاية حوالى 60 ملم/سنويا ، وغالبها في فصل الشتاء ، كما تهب على المنطقة رياح شمالية غربية باردة في الشتاء وجنوبية غربية محملة بالرمال في الربيع وفي الصيف جنوبية حارة .

رابعا : القصور:

تعرف غرداية بعمرانها وقصورها المتعدّدة منها قصر غرداية ، وبنورة ، وبني يزقن ، والقرارة وبريان والعطف ومليكة ، حيث صنفت منظمة اليونيسكو قصور سهل غرداية الخمسة فقط ضمن التراث

العالمي وهي غرداية وبنورة والعطف ومليكة وبني يزقن ، التي تعود إلى القرن الحادي عشر نظرا للمحافظة على طابعها العمراني وعلى نظامها الإجتماعي .[1]

وبنيت المنازل في قصور غرداية بما يسمح للشمس بالدخول إليها ، فهي مغلقة نحوى الخارج ومفتوحة نحوى الداخل والسماء من أجل الضوء والتهوية .

خامسا : الشخصيات:

من أبرز الشخصيات نجد الشاعر مفدي زكريا وهو مؤلف النشيد الوطني ولد عام 1908 ببني يزقن وتوفي عام 1977 .

المطلب الأول : ملفات التنمية المحلية المعالجة خلال الفترة الممتدة بين (2012-2020):

نقسّم هذا المطلب إلى فرعين الأول نقدّم فيه أهم ملفات المتعلّقة بالتنمية المحلية المعالجة من طرف المجلس الشعبي الولائي غرداية في الفترة الممتدة بين (2012 إلى 2017) ، والفرع الثاني نتناول فيه أهم ملفات المتعلقة بالتنمية المحلية المعالجة من طرف ذات المجلس في الفترة الممتدة بين (2017 إلى 2020) :

الفرع الأول : ملفات التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي غرداية (من 2012إلى 2017):

تداول المجلس خلال هاته العهدة النيابية في مجموعة من القطاعات الحساسة والتي تكتسي أهمية في مجال تحقيق التنمية في الولاية نذكر منها :

[1] غرداية حاضنة القصور التاريخية ، نفس المرجع السابق .

أولا : تقرير لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة المقدم في الدورة الثالثة لسنة 2014 حول واقع المياه الصالحة للشرب حيث قدّمت اللجنة مجموعة من التوصيات والتي نصت على :

تطبيقا للمادة 87 من قانون الولاية ، نذكر السيد رئيس المجلس الولائي ، السيد الوالي المحترم وكل الحضور بما يملي علينا واجب التنسيق عبر المواد : 102 ، 103 و104 من قانون الولاية رقم 12. 07 المؤرّخ في 21 فبراير 2012 [1]

التوصيات :

1) يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل المؤسّسات الفاعلة على الساحة (مديري الري – البلديات – الجزائرية للمياه).
2) إجراء عملية التدقيق (audit interne) للشركة للكشف عن الإختلالات الهيكلية فيما يخص تسيير المرفق العام .
3) الشروع في وضع مخطط متوسط المدى للفصل بين القنوات المختلطة حاليا .
4) حصر طول القنوات الأميانت لإستبدالها بقنوات صحية (pehd) .
5) وضع خرائط مفصلة لكل الشبكات ومرافق توزيع المياه الصالحة للشرب من آبار وخزانات وشبكات .
6) وضع برنامج لتكوين الإطارات والعمال القدامى لطرق التسيير العصرية .
7) وضع مخطط خاص لتدارك النقص والتباين في حصص المياه لكل مواطن وخاصة القاطنين في البلديات مثل : القرارة – غرداية – زلفانة – المنيعة – بنورة – وحاسي القارة .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، الموسوم ب: واقع المياه الصالحة للشرب الدورة الثالثة ، 2014 .

8) الشروع في إنجاز 26 خزان حسب الجدول المفصل (دون إحتساب البلديات التي لم تقدّم معطيات) مع إعطاء الأولوية للبلديات التي تعاني نقصا فادحا في المياه الصالحة للشرب وهذا في غضون السنة الحالية .

9) مكافحة التسريبات، التبذير بجميع أشكاله، وخاصة الغير شرعي بكل الطرق القانونية وبدون تمييز.

10) وضع برنامج وفق رزنامة محدّدة لتحليل نوعية المياه ونشر النتائج دوريا لطمأنة المستهلكين .

11) نرجو من السلطات المحافظة على المؤسّسة : وجدت منذ 50 سنة تحت تسميات مختلفة آخرها "الجزائرية لتوزيع المياه " و العناية بها عن قرب لما بذله عمالها وإطاراتها من جهود مضنية في القيام بواجبهم في ظروف صعبة لا يحسدون عليها .[1]

ثانيا : تقرير لجنة الإقتصاد والمالية حول دراسة واقع وآفاق الإستثمار في الولاية المقدّم في الدورة العادية الرابعة لسنة 2015 ، والذي قدّمت اللجنة من خلاله مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي :[2]

1) نطلب من الجهات المسيرة وضع نظام أمني لهذه المناطق حتى يستطيع المستثمر أن يعمل في ظروف حسنة .

2) أن تكون الأولوية للمستثمرين الصناعيين المنتجين للثورة .

3) أن تكون الأولوية للمستثمرين المحليين .

4) إيجاد حل للمشكل القائم بين شركة التسيير العقاري (SGI) والمستثمرين .

---

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، نفس المرجع السابق .

[2] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإقتصاد والمالية** ، الموسوم ب: دراسة واقع وآفاق الإستثمار في الولاية ، الدورة العادية الرابعة 2015 .

5) طلب المستثمرين الصناعيين تنظيم جلسات دورية مع السيد الوالي والمكتب التنفيذي لدراسة بعض المشاكل التي يمكن حلها في حينها .

6) تصنيف المناطق حسب مؤهلات كل بلدية.

7) تسوية عقود المستثمرين .

8) إعلام وإشراك المجلس الشعبي الولائي في دراسة طلبات إنجاز المشاريع الإستثمارية في الولاية .

9) إنشاء لجنة مشتركة بين الإدارة والمنتخبين لمتابعة ومرافقة المستثمرين.[1]

ثالثا : تقرير لجنتي : الأولى لجنة الإقتصاد والمالية ، والثانية لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة ، تقرير حول الإستثمار في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية المتعلق ب: شعبة الحليب حيث قدمتا مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي :[2]

- **توصيات متعلقة بالصحة الحيوانية:**

❖ إنشاء مخبر لتحاليل البيطرية على مستوى الولاية (الوضعية الحالية تحتم التعجيل بتجسيد هذا المشروع)

❖ إنشاء مركز للصحة الحيوانية يوكل إليه وضع الخطط الوقائية من مختلف الأمراض الحيوانية ومتابعتها ميدانيا.

❖ ضبط رزنامة مدروسة ودقيقة للتلقيحات ضد الأمراض الحيوانية المتفشية وتطبيقها بشكل صارم وضمان التغطية لكافة المربين.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإقتصاد و المالية** ، نفس المرجع .

[2] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنتي : الأولى الإقتصاد والمالية والثانية لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، الموسوم ب: الإستثمار في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية –شعبة الحليب– ، الدورة العادية الأولى 2016 .

❖ فتح تحقيق معمق حول الأسباب الحقيقة لإنتشار الحمى المالطية بإنشاء لجنة مشتركة وإعداد تقرير مفصّل في الموضوع ، وتفعيل مهام مكاتب الصحة على مستوى البلديات إضافة إلى اللجنة الولائية للوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وإتخاذ قرارات حاسمة بناءا على نتائج التحقيق.

❖ تدعيم مصلحة الوقاية على مستوى مديرية الصحة بالتأطير البشري والمادي

- **توصيات متعلقة بالتكوين والتحسيس :**

1) تنظيم دورات تكوينية دورية لفائدة المربّين في كل ما له علاقة بنشاطهم.

2) تنظيم أيام تحسيسية للمواطنين (المستهلكين) للوقاية من مخاطر بعض الأمراض التي قد تنتج عن إستهلاك الحليب ومشتقاته.

3) إشراك المعاهد الوطنية والجامعات في مجال التكوين وتطوير أساليب وتقنيات تربية الأنعام الحلوبة وإستعمال التكنولوجيا الحديثة.[1]

- **توصيات متعلقة بالمربّين والأعلاف ومنتجي الحليب:**

1) تخصيص محيطات فلاحية جديدة لزراعة الأعلاف لفائدة المربين.

2) تدعيم المحيطات الفلاحية الحالية والخاصة بالمربين بآبار عميقة جديدة لحل معضلة ندرة المياه بشكل كامل للسماح بإستغلال كامل مساحات هذه المحيطات وإيصال الكهرباء إليها.

3) الإسراع في تسوية وضعية العقار الفلاحي العالقة للكثير من المربين حتى لا تبقى عائقا أمام توسيع نشاطهم.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنتي : الأولى الإقتصاد والمالية والثانية لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** نفس المرجع .

4) حل مشكل النقص الحاد للمياه الصالحة للشرب بمنطقتي النشاط الإقتصادي بالقرارة وزلفانة حيث تتواجد بالأولى وحدتين لإنتاج الحليب وتعاونية لإنتاج الأعلاف.

- **توصيات متعلقة بالدعم والإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة:**

1) إعادة النظر جذريا في طريقة صرف أموال الدعم الخاصة بالمربين والمنتجين والناقلين وإيجاد حل نهائي لمشكل التأخيرات المتكرّرة والمتراكمة وفتح حوار مباشر بين المعنيين والديوان الوطني للحليب ONIL.

2) مراجعة طريقة تقديم الدعم الخاص بالأعلاف لتمكين المربين من الإستفادة منه (لأنه من المستحيل تطبيقها بالإجراءات الحالية).

3) رفع التجميد عن الإعانات الموجهة للتجهيزات الخاصة بالملبنات والعتاد الخاص بالمربين .[1]

- **توصيات عامة :**

1) إدراج تربية الماعز ضمن الإستراتيجية العامة لتطوير شعبة الحليب بالولاية.

2) تفعيل دور لجنة التوجه والتطوير الفلاحي بناءا على التعليمة الوزارية رقم 66 المؤرخة في 2016/01/25 الصادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري وإشراك المنتخبين في أنشطتها.

3) تقديم تسهيلات لإنشاء جمعيات مهنية تعنى بالمربين ومنتجي الحليب.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنتي : الأولى الإقتصاد والمالية والثانية لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** نفس المرجع .

رابعا: تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية المقدّم في الدورة العادية الأولى للمجلس سنة 2016 حول الصحة بين الحقيقة والتطلّعات حيث قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات والمتمثّلة فيما يلي :

الجوارية غرداية:

1) تعيين مدير المؤسّسة للصحة الجوارية غرداية بصفة قانونية من الوزارة حتى نضمن الإستقرار والسير الحسن للمؤسّسة .

2) تحويل الإدارة الخاصة بالمؤسّسة الجوارية بغرداية إلى مكان لائق ريثما ينتهي المشروع الخاص بها.

3) فتح نقاط مناوبة أخرى في مرماد وواد نشو.

4) توفير الأدوية اللازمة خاصة بالنسبة للمناوبات وتقسيمها بطريقة عادلة في وقتها.[1]

5) تطبيق القانون لإخلاء المكاتب المستغلّة من طرف الموظف في قاعة متعدّدة الخدمات الشنيني ، وكذلك قاعة العلاج مليكة .

6) التعجيل في إتمام مشروع العيادات المتعدّدة الخدمات بابا السعد.

7) رصد مبلغ كافي لإتمام توسعة قاعة العلاج شعبة النيشان.

8) تسجيل عملية توسعة قاعة العلاج الثنية والعيادة المتعدّدة الخدمات شنيني موسى.

9) تزويد نقاط المناوبة لكل من الضاية والعطف ، وبلغنم ، ثنية المخزن بسيارات إسعاف.

10) إيجاد حل لقضية مناوبة بلغنم فيما يخص الممرضين لنضمن إستمرارها .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية** ، الموسوم ب: الصحة العمومية في غرداية بين الحقيقة والتطلّعات الدورة العادية الأولى ، 2016 .

11) تخصيص سكنات وظيفية في كل من الضاية والعطف حتى نضمن تغطية صحية منتظمة.[1]

الجوارية متليلي:

1) توسيع الإدارة علما أن المكان يسمح بذلك.

2) إقتناء سيارة رباعية الدفع للتكفل بالرحل.

3) إقتناء أجهزة جديدة بالتنسيق مع المجلس الطبي للمؤسّسة .

4) التخلص في أقرب وقت ممكن من الحظيرة القديمة المتكونة من سيارات الإسعاف الغير الصالحة.

5) تخصيص مكان خاص بالصيدلية.

6) تسجيل عملية لإعادة تهيئة نقاط المداومة .

7) إنجاز سكن وظيفي في قاعة العلاج متليلي حتى نضمن المداومة.

8) التسريع في إتمام التهيئة الخارجية لقاعة العلاج الجديدة بزلفانة وإنطلاق النشاط بها لتخفيف من عناء المريض.

9) تزويد زلفانة وحاسي لفحل بسيارة إسعاف.

10) تجهيز مخبر وجهاز الأشعة علما أنها منطقة تشهد حوادث مرور خطيرة.

11) فتح مصلحة ولادة ريفية بحاسي لفحل مع العلم أن العديد من النساء يلدنا في الطريق.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية** ، نفس المرجع السابق .

12) إقحام كل الأطباء بدون إستثناء في المداومة حتى نضمن تغطية للمؤسّسات الإستشفائية والجوارية علما أن هناك الكثير من الأطباء لا يشاركون في المداومة بدون سبب أو مبرّر.

13) إبرام إتفاقية بين المؤسّسة الإستشفائية متليلي والجوارية متليلي حتى ينقص الضغط على الإستعجالات.

14) فتح نقاط مناوبة على مستوى الجوارية متليلي حتى ينقص الضغط على الإستشفائية

15) تخصيص قاعة مرضى الكلى سابقا على مستوى المستشفى القديم لصيدلية المؤسّسة الجوارية متليلي.[1]

الجوارية بريان :

1) الإسراع في الإنتهاء من مستشفى 60 سرير بريان.
2) توفير سكنات على مستوى عيادة مزوز.
3) الإسراع في إستكمال الأشغال في قاعة العلاج المنظر الجميل.
4) تسجيل عملية إقتناء حافظة الجثث.
5) تخصيص سكنات وظيفية من حظيرة السكن الإجتماعي.
6) إقتناء جهاز حرق النفايات جديد في أقرب وقت علما أن تراكم النفايات قد يسبب خطر على صحة المواطن و البيئة .

الجوارية القرارة :

1) تسجيل عملية توسعة لكل قاعات العلاج.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية** ، نفس المرجع .

2) تخصيص سكنات وظيفية من حظيرة السكن الإجتماعي حتى يتم إستقطاب أكبر عدد من الأطباء.

3) تجهيز المؤسّسة بتجهيزات جديدة والتخلص من الأجهزة القديمة.

4) إبرام صفقة مع شركات النظافة والصيانة.[1]

المؤسّسة الإستشفائية د. ترشين إبراهيم :

1) إقتناء كل التجهيزات الضرورية لكل المصالح بالتنسيق مع المجلس الطبي.

2) ضم مصلحة التوظيف الحركي إلى المخطط التنظيمي للمؤسّسة.

3) تسجيل مشروع جديد خاص بالتوظيف علما أن هذه المصلحة بها إطارات يمكنها تقديم الكثير للمواطن.

4) الإسراع في تهيئة السكنات الوظيفية للأطباء المتخصّصين .

5) الإسراع في إقتناء أجهزة خاصة في طب العيون والتي وعد بها السيد الوزير شخصيا.

6) فتح مصلحة الإنعاش.

7) إنطلاق في إنجاز المساكن التي أصبحت هاجس بالنسبة للجميع (أطباء، ممرضين ومرضى).

8) إدراج أسماء الأطباء الأخصائيين في جدول المناوبة بصفة رسمية.

9) إعادة تجهيز مطبخ المؤسّسة بأجهزة تليق بالمريض والموظف.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية** ، نفس المرجع السابق .

10) فتح تحقيق فيما يخص إستغلال بعض الأطباء لظروف بعض المرضى وتحويلهم إلى العيادات الخاصة وتطبيق القانون بصرامة حتى نضمن حقوق المواطن التي كفلها له الدستور.

المؤسّسة الإستشفائية القرارة :

1) الإسراع في إتمام مستشفى 120 سرير بالقرارة .
2) تزويد المؤسّسة بأخصائيين خاصة في طب النساء والتوليد.
3) تزويد المؤسّسة بسيارات إسعاف جديدة علما أن القرارة تشهد أكبر نسبة تحويل يوميا
4) إقتناء جهاز تبريد الماء خاصة بمصلحة تصفية الكلى.
5) إبرام صفقات مع شركة النظافة لضمان أكثر فاعلية.
6) تطبيق القانون بإخلاء السكنات التابعة للمؤسّسة والتي يشغلها غرباء.[1]

المؤسّسة الإستشفائية متليلي :

1) التسريع في إستكمال إنجاز مصلحة الإستعجالات الجديدة متليلي علما أن الأشغال متوقّفة منذ 2008.
2) تزويد المؤسّسة بأخصائيين خاصة في طب النساء والتوليد .
3) تجهيز مصلحة الجراحة بتجهيزات خاصة بالعظام .

توصيات عامة :

1) توفير سكنات وظيفية تابعة لقاعات العلاج حتى نضمن نظام المداومة.
2) رصد مبالغ في إطار ميزانية الولاية للبلديات لبناء سكنات تابعة لقاعات العلاج .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية** ، نفس المرجع .

3) تزويد المؤسّسات بسكنات وظيفية حتى يتم إستقطاب أكبر عدد من الأخصائيين.

4) تطبيق القانون فيما يخص مواقيت العمل لقاعات العلاج المعمول بها.

5) إشراك جميع الأطباء بدون إستثناء في جداول المناوبة علما أن عدد كبير من الأطباء لا يشارك بدون مبرّر.

6) التقسيم العقلاني لسيارات الإسعاف حسب إحتياجات كل مؤسّسة.

7) تكوين مساعدين التمريض ATS كمشغلي الأشعة علما أن الأجهزة غير مشغلة على مستوى الولاية كبيرة.[1]

8) التخلص من أجهزة التعقيم POUPINEL وتعويضها بأجهزة AUTO CLAVE.

9) ضرورة تخلص كل القاعات والعيادات من الأجهزة قديمة وسيارات معطلة التي تشغل مساحة كبيرة منها وذلك في إطار الإجراءات المعمول بها قانونا.

10) ضرورة إصلاح وتشغيل أجهزة الماموغرافية المتواجدة على مستوى المؤسّسات الإستشفائية حتى نضمن وقاية أكبر من مخاطر سرطان الثدي.

11) تنظيم الفحوصات الطبية المتخصّصة على مستوى كل العيادات كما ينص ذلك القانون لتقريب الصحة من المواطن.

12) إقحام أطباء الأسنان في المناوبة بقسم الإستعجالات.

13) إشراك الأطباء في إعداد قوائم العتاد الطبي.

14) توفير مناصب خاصة لتقنيين الصيانة حتى يتم القضاء على أعطاب الأجهزة .

15) تعويض المؤسّسات الإستشفائية عوض الجاهزة بمؤسّسات مبنية حسب المعايير الدولية.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية** ، نفس المرجع .

16) تعميم نظام الدوام بالنسبة لجراحي الأسنان على مستوى كل المؤسّسات .

17) إقحام الجراحين العامون في العمليات الجراحية القيصرية عند الضرورة .

18) تنصيب لجنة من مديري الصحة لمراقبة السير الحسن للمؤسّسات بصفة دورية خاصة في أوقات العمل .

19) تطبيق المرسوم 59–85 المؤرّخ في 23 مارس 1985 موضح كيفية العقوبات على كل متخلف عن أداء واجبه خاصة في نقاط المناوبة .

20) تجهيز كل قاعات العلاج بالمكيفات والتدفئة والهاتف.

21) فتح المناصب لإدماج المتعاقدين.[1]

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية غرداية** ، نفس المرجع .

الفرع الثاني : ملفات التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي غرداية بين (2017-2020):

قدمت لجان المجلس مجموعة من التقارير المتعلّقة بمجالات متعدّدة في محاولة منها إلى تحسين الأداء الإداري لتحقيق التنمية نذكر منها:

أولا : تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام حول واقع قطاع البريد في ولاية غرداية المقدّم في جويلية 2018 ، والذي تضمن مجموعة من التوصيات والمقدمة كالآتي :

دائرة بريان :

1) إعادة الواجهة الرئيسية لمكتب بريان وسط مع إعادة تحسينها.
2) تدعيم المكاتب البريدية الثلاث بالتأطير البشري.
3) وضع الجهاز الآلي الذي يعمل بالبطاقة الذهبية.
4) ضرورة الإسراع في إنطلاق أشغال المكتب البريدي بقارة الطين لتخفيف الضغط عن مكتب وسط المدينة.
5) توفير الحراسة وتعميم جهاز كاميرات المراقبة.
6) وضع عامل نظافة في كل مكتب بريدي. علما أن السيد مدير البريد قدم مقترح للمديرية العامة بإنشاء مؤسّسة نظافة.
7) العمل على إعادة المكتب البريدي وسط المدينة لما يقدمه من خدمات كبيرة ، علما أن السيد مدير بريد الجزائر أكد أن التصنيف سيكون على حجم العمل المقدم.
8) ضرور تركيب الزجاج الواقي للشبابيك للمكتب البريدي حي المجاهدين .[1]

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات** ، الموسوم ب: واقع قطاع البريد في ولاية غرداية ، جويلية 2018 .

دائرة زلفانة:

1) المكتب البريدي الشهيد بن عمران جديد وضرورة تدعيمه بالتأطير البشري .

2) ترميم المكتب البريدي .

3) إتمام أشغال التهيئة للمكتب البريدي وسط المدينة.

4) تدعيم المكتب بجهاز السحب الآلي الذي يعمل مع البطاقة الذهبية.

دائرة القرارة : [1]

1) العمل على إعادة ترميم وتهيئة المكتب وربطه بشبكة الغاز الطبيعي لتشغيل التدفئة بالمكتب البريدي القرارة.

2) عملية تمويل دائرة القرارة بالسيولة يكون من القباضة الرئيسية وعليه فإن السيد مدير البريد إنطلق في أشغال ربط المكتب البريدي ومسكنه الوظيفي من أجل إرجاع حفظ الأموال في المكتب بعد إستقرار القابض في المسكن الوظيفي .

3) توفير جهاز السحب الآلي الذي يعمل مع البطاقة الذهبية .

4) توفير الحراسة وعمال النظافة علما أن السيد المدير هو في صدد حل المشكل .

5) العمل على توفير جهاز GAB بالمكتب البريدي القرارة المركز مع العمل على إعادة مسكنه ونزع الشرفة التي تعيق الطريق .

6) التدعيم بالتأطير البشري .

7) تدعيم دائرة القرارة بسيارة 4*4 لنقل البريد.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي ، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجية المعلومات** ، نفس المرجع .

8) العمل على التفكير في توسعة المكتب البريدي السحن أو إعادة البحث عن أرضية أخرى لإنجاز مشروع بحي بوقرطاس.

9) العمل على الإنطلاق في مشروع المكتب البريدي في حي أولاد نايل.

10) العمل على تعميم جهاز الكاميرات بالمكاتب وكذلك الحراسة.

دائرة المنصورة (الولاية المنتدبة المنيعة) :[1]

- ✓ بلدية المنصورة :

1) العمل على توفير جهاز السحب الآلي GAB بالمكتب.

2) العمل على وضع جهاز الكاميرات و الحراسة.

3) توفير الصناديق البريدية.

- ✓ بلدية حاسي لفحل :

1) العمل على توفير جهاز السحب الآلي GAB بالمكتب.

2) التدعيم بالتأطير البشري.

3) توفير كاميرات مراقبة وأعوان الحراسة.

4) توفير وسيلة نقل البريد.

دائرة ضاية بن ضحوة :[2]

1) العمل على إعادة ترميم وتهيئة المكتب البريدي ضاية بن ضحوة .

2) تدعيم المكاتب بالتأطير البشري وعاملات النظافة .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال و تكنولوجيا الإعلام** ، نفس المرجع .

[2] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال و تكنولوجيا الإعلام** ، نفس المرجع .

3) وضع كاميرات المراقبة في المكتبين مع توفير أعوان الحراسة.

4) توفير وسائل نقل البريد.

5) تغيير جهاز السحب الآلي GAB بجهاز جديد يعمل مع البطاقة الذهبية.

6) العمل على إضافة مساحة أرضية الموجودة بالقرب من المكتب البريدي سيدي امحمد.

7) ضرورة التفكير في فتح مكتب بريدي بالشعبة الحمراء .

دائرة بونورة :[1]

✓ بلدية العطف :

1) العمل على تهيئة المركز البريدي ووضع ممر لذوي الإحتياجات الخاصة.

2) توفير جهاز السحب الآلي GAB.

3) وضع الزجاج الواقي داخل المكتب.

4) ضرورة التفكير في تهيئة وفتح مكتب بريدي ثاني.

5) توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة .

6) توفير وسيلة نقل البريد .

✓ بلدية بونورة :

1) تدعيم المكاتب بالتأطير البشري .

2) تعميم عملية التدفئة بالمكاتب .

3) توفير جهاز السحب الآلي في المكاتب الناقصة .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام** ، نفس المرجع .

4) توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة.

5) توفير صناديق بريدية في المكتب البريدي بن يزقن.

6) توفير وسائل نقل البريد.

7) إعادة تصنيف المكتب البريدي سيدي أعباز بسبب الحركة الكبيرة التي يشهدها.

دائرة غرداية : [1]

1) تدعيم المكاتب البريدية بالعمال أعوان النظافة.

2) تهيئة وإعادة الإعتبار للقباضة الرئيسية كونها الواجهة الرئيسية للبريد.

3) المكتب البريدي بعيسى وعلوان بحي مرماد يفتقد لأدنى شروط الخدمات : الضيق التهوية منعدمة بها ويحتاج إلى تسجيل عملية تهيئة مستعجلة.

4) المكتب البريدي شعبة بلغمان بن سمارة يحتاج إلى عملية ترميم.

5) المكتب البريدي بلغنّم ضيق ويحتاج إلى عملية توسعة مستعجلة.

6) ضرورة توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة.

7) المكتب البريدي حي أول نوفمبر الثنية يحتاج إلى عملية توسعة مستعجلة.

8) توفير ممرات ذوي الإحتياجات الخاصة ، خاصة بمكتب مليكة.

9) توفير أجهزة السحب الآلي GAB على مستوى المكاتب البريدية التي تتوفر على مكان.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام** ، نفس المرجع .

10) العمل على فتح المكاتب البريدية بواد نشو وحي الحاج مسعود وحي مرماد والغابة وحي بلغنّم وحي شعبة النيشان.

دائرة المنيعة (الولاية المنتدبة المنيعة) :[1]

- ✓ بلدية المنيعة :

1) المكتب البريدي بالبشير يحتاج إلى عملية ترميم واسعة بما في ذلك المسكن الوظيفي .

2) المكتب البريدي وسط المنيعة يحتاج إلى عملية ترميم واسعة مع تجديد التجهيز الخاص به .

3) وضع جهاز السحب الآلي الذي يعمل بالبطاقة الذهبية .

4) تدعيم التأطير البشري .

5) وضع كاميرات المراقبة وتوفير الحراسة .

6) توفير التدفئة المركزية في بعض المكاتب .

7) وضع العازل الزجاجي في المكتب البريدي بور سعيد وفي المكتب البريدي وسط المدينة .

8) توفير وسيلة النقل الخاصة بالبريد .

- ✓ بلدية حاسي القارة :

1) ضرورة إنجاز جدار التحويط لتأمين المكتب البريدي حاسي القارة .

2) التدعيم بالتأطير البشري .

3) توفير وسيلة النقل الخاصة بالبريد .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام** ، نفس المرجع .

4) توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة .

5) ربط المكتب البريدي حاسي القارة الشرقية وهذا بالغاز الطبيعي لتوفير التدفئة.

6) توفير المكيفات الهوائية بمكتب حاسي القارة الشرقية.

7) تركيب الزجاج الواقي للشبابيك بالمكتب البريدي حاسي القارة الشرقية.

دائرة متليلي :[1]

✓ بلدية متليلي:

1) توفير سيارة 4*4 لنقل البريد والأموال لكل الدائرة.

2) توفير جهاز السحب الآلي الذي يعمل بالبطاقة الذهبية في المكتب البريدي وسط المدينة.

3) إعادة تهيئة وترميم المكتب البريدي الحديقة وتوسعته مع توفير الممر الخاص بذوي الإحتياجات الخاصة.

4) تدعيم المكاتب بالتأطير البشري.

5) توفير عاملات النظافة.

6) تدعيم المكاتب بوسائل نقل البريد (دراجات نارية).

7) ضرورة الإسراع في إنطلاق مشروع الوكالة البريدية السوارق المسجلة ضمن PCD. 2017 .

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام ، نفس المرجع .

8) ضرورة فتح المكتبين البريديين شعبة سيدي الشيخ ومتليلي الجديدة وهذا بتوفير الحراسة في إطار CFI ، علما أن المسكنين الوظيفيين في طور الإنجاز.

9) تهيئة وصيانة مكتب البريدي القمقومة والسوارق.

10) فتح العمل بجهاز السحب الآلي GAB في المكاتب التي تشهد حركة المواطنين.

11) نقترح فتح مركز للفرز CDD بالمكتب البريدي وسط المدينة.

12) توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة.

13) العمل على فتح مكتب بريدي بحي الهضبة.

✓ بلدية سبسب :

1) تدعيم المكتب بالتأطير البشري.

2) وضع جهاز السحب الآلي GAB.

3) توفير كاميرات المراقبة وأعوان الحراسة .

توصيات عامة :[1]

1) تعميم خدمة IPS الذي يضمن تتبع البريد من داخل الوطن إلى خارجه.

2) تعميم خدمة WEB.TG وهو برمجة الإرسال السريع للبرقيات عن طريق النت.

3) تسديد كل الفواتير (كهرباء ، ماء ، هاتف .....الخ) عن طريق الأنترنت.

4) تحويل الأموال لجميع الشرائح (فليكسي).

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات ، نفس المرجع .

5) تعميم خدمة TRACE-MAIL وهو تتبع الإرسالية ودفتر الصكوك والطرود منذ خروجها من المركز.

6) العمل بنظام الإرسال الإلكتروني للحوالات.

7) العمل على القيام بعملية التكوين الداخلي والخارجي للعمال لتحسين نوعية الخدمات.

8) العمل على تعميم توفير أجهزة السحب الآلي التي تعمل بالبطاقة الذهبية على مستوى كل المكاتب .

9) العمل على إتمام تهيئة كل المكاتب البريدية.

ثانيا : تقرير لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة حول تسوية العقار الفلاحي في ولاية غرداية وأهميته في التنمية الإقتصادية المقدّم في الدورة العادية الأولى لسنة 2019 حيث قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات ، والمتمثلة فيما يلي : [1]

1) إنشاء لجنة مختلطة من إداريين ومنتخبين والهيئات الممثلة للفلاحة لتنشيط عملية تسوية العقار الفلاحي وهذا عن طريق القيام بعمليات تحسيسية ميدانية وعن طريق إستعمال وسائل الإعلام وكذا لقاءات دورية تقييمية لهذه العملية.

2) وضع قائمة لمكاتب الدراسات الفلاحية المتخصّصة المرخص لها لإعداد دراسات تقنية إقتصادية للإستثمار في المجال الفلاحي وكذا إعداد قائمة سوداء لمكاتب الدراسات المتورطين في حدوث نزاعات ما بين المستثمرين على أخطاء تسببوا فيها وهم مطالبون أمام العدالة وهذا كإجراء تحفّظي.

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، الموسوم ب: ملف تسوية العقار الفلاحي في ولاية غرداية وأهميته في التنمية الإقتصادية ، الدورة العادية الأولى ، 2019 .

3) إبراز حدود المستثمرات الفلاحية على قرارات الإستفادة بالإعتماد على معطيات GPS وهذا تفاديا لمشكل التداخل بين حدود المستثمرات.

4) وضع بطاقة معلوماتية على مستوى الولاية للعقار الفلاحي للمتابعة والحرص على الإستعمال العقلاني والرشيد لهذه الثروة وحمايتها من الإنتهازيين.

5) مراجعة شروط إستغلال الأراضي الفلاحية لإعطائها البعد الإقتصادي اللازم والقائم على مبدأ المردودية والإستغلال الحقيقي لهذه الثروة.

6) تحديد آجال قانونية موضوعية في معالجة طلبات الإستثمار في المجال الفلاحي وتجسيدها بالوثائق اللازمة إعتمادا على معايير أكثر إستقطابا للمستثمرين.

7) دراسة الإمكانية القانونية لإسناد مهمة إمضاء قرارات الإستفادة من الأراضي الفلاحية الأقل من عشرين هكتار إلى رؤساء الدوائر ، نظرا لأن مركزية القرارات على مستوى مديرية المصالح الفلاحية أثبتت عدم نجاعتها وكذلك من أجل تخفيف الحمل على السيد الوالي.

8) المتابعة ومرافقة المستثمر الفلاحي في إنجاز مخطط العمل المسند إليه حرصا على الإستعمال الأنجع للعقار الفلاحي والتطهير يكون بعد إصدار 03 إعذارات تثبت عدم قدرة المستثمر على القيام بإلتزاماته.

9) إيجاد آليات تمكّن من معاقبة محتكري العقار الفلاحي.[1]

[1] مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، نفس المرجع .

المطلب الثاني : مخرجات المقابلة مع رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

في هذا المطلب نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية المتعلقة بالتنمية داخل الولاية ، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين :

الأول نقدّم فيه مخرجات المقابلة مع رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية .

الثاني نقدّم فيه مخرجات المقابلة مع رؤساء بعض اللجان داخل المجلس الشعبي الولائي غرداية.

الفرع الأول : مخرجات المقابلة مع رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

السؤال الأول : هل ترى الإمكانيات والصلاحيات المتاحة للمجلس الشعبي الولائي تؤهله لإنجاح عملية التنمية والنهوض بالولاية ؟

الإجابة من طرف رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

أظن أن المجلس الشعبي الولائي حسب قانون الجماعات الإقليمية الحالي يعطي صلاحيات ولا يعطي سلطات للمجلس الشعبي الولائي إنّما السلطات ممركزة لدى السيد الوالي ، فالمجلس يساهم- يقترح- ويمتلك حق المسائلة ، فهي صلاحيات جد محدودة لا تسمح له بلعب دور محوري في قضية التنمية.

فقانون الجماعات المحلية فيما يخص البلدية والولاية حان الوقت لمراجعته وإعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية لإبراز دورها في المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

السؤال الثاني : ما هي النقائص التي يجب معالجتها للنهوض بالتنمية في ولاية غرداية ؟

الإجابة من طرف رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

التنمية معطلة منذ سنين وهذا راجع للعديد من الأسباب منها فيضانات 2008 والأحداث الأمنية التي عرفتها الولاية في السنوات الأخيرة ، ولهذا من بين الخصوصيات الحالية هي تراكم الملفات في العديد من المجالات (الصناعة ، الفلاحة ، السياحة).

يبدوا لي أنه من المفروض أن تعطي الدولة نظرة خاصة لولاية غرداية لتسهيل وتسوية الوضعيات العالقة منذ سنوات خاصة فيما يخص العقار عندما نتكلم عن العقار في مختلف أشكاله (العقار الفلاحي العقار الصناعي ، العقار السياحي ، العقار العمراني) ، لأنه بدون تسوية هذا الإشكال لا يمكن أن نتكلم عن إستثمار أو على برامج تنموية على مستوى الولاية .

أول شيء وهو من أولوية الأولويات هو إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للإدارة وتوسيع المهام وإعطاء الإمكانيات المادية والبشرية لتسوية العقار على مستوى ولاية غرداية ، لأن تسوية العقار على مستوى الولاية يتيح لنا الوصول نحوى تنمية حقيقية.

السؤال الثالث : هل الصلاحيات الممنوحة للسلطة المركزية تعيق العمل المحلي للمجالس المحلية المنتخبة ؟

الجواب من طرف رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية:

الصلاحيات النمطية في القوانين الموضوعة حاليا لا تأخذ في الإعتبار خصوصيات كل منطقة ولا تأخذ بالحسبان المجال التشاركي للمجتمع المدني لأنه لم يعطى الحيز اللازم.

إن أردنا تنمية محلية حقيقية يجب مشاركة كل المعنيين (الإدارة ، المنتخبين ، المجتمع المدني) مع الأخذ في الحسبان خصوصيات كل منطقة والقوانين لا يجب أن تكون نمطية تطبق على كل منطقة.

لأن كل ولاية لها خصوصيات وهاته الخصوصيات يجب أن تراعى وتتدرج في مشاريع التنمية المحلية في كل إقليم.

السؤال الرابع : ما هي طموحاتكم المستقبلية داخل المجلس الشعبي الولائي في ضل الظروف الحالية ؟

الإجابة من طرف رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

طموحاتنا هي الوصول إلى طريقة لوضع بصمات إيجابيات لتحقيق التنمية والشيء الذي لا يمكن إخفاءه هو وجود تراكمات ، لدينا إمكانيات مالية هائلة فيما يخص ولاية غرداية وحتى الولاية المنتدبة المنيعة وإنما الشيء الذي يجب توفّره هو وجود إرادة قوية ، وكل الفاعلين في عملية التنمية مطالبين ببذل مجهود إضافي ، لأن ولاية غرداية في حالة إستثنائية عرفت العديد من النكسات.

طموحنا أن تكون هناك إرادة بالإضافة إلى الإمكانيات المادية المتاحة ولذلك يجب إيجاد السيغة الفعالة لتنمية ولايتنا.

لدينا طاقات سواء بشرية أو مادية فيما يخص الفلاحة ، السياحة وعندما نقول الإمكانيات فولاية غرداية تمتلك القدرة لتلبية حاجيات ساكنيها وحاجيات الولايات المجاورة ولما لا الوصول إلى الأسواق الإفريقية.

- **إضافة من طرف رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :**

أنا أفضّل أن تكون هناك مقاربة علمية فالجامعات مطالبة بتقديم الأبحاث ولا تبقى حبيسة الأدراج لأنه توجد أطروحات سواء في الماستر أو الدكتوراه تناولت موضوع التنمية يجب الأخذ بها بعين الإعتبار لأن الكل معني في سبيل تحقيق التنمية.

المشاريع كثيرة مسجلة في مختلف الأنماط سواء فيما يخص صندوق تنمية الجنوب أو pcd أو القطاعي حيث توجد مشاريع عديدة مسجلة منذ سنوات لم تعرف الإنطلاقة لأنه هناك إشكاليات إدارية يجب أن نصل إلى مستوى عندما يسجّل المشروع في سنة مالية يجب أن يباشر في الإنطلاق فيه في نفس السنة المسجّل فيها لأنه توجد مشاريع كثيرة لم تعرف إنطلاقة حقيقية وهذا التأخير يجبرنا على إعادة النظر في المخصّصات المالية وهذا ما يعطل التنمية. لأنه لا يمكننا المطالبة من المستوى المركزي بمشاريع جديدة ونحن لدينا العديد من المشاريع السابقة لم تنجز ولم تنطلق منذ العديد من السنوات ، فنحن لا يمكننا أن نطالب بمشاريع إضافية ولدينا مشاريع تجاوزت العديد من السنوات ولم تكتمل .

لذلك يجب أن نكون في المستوى لتنفيذ هاته المشاريع العالقة وبعد ذلك يمكننا أن نطالب بمشاريع جديدة.[1]

[1] الملحق رقم 2 ، (مقابلة شخصية مع السيد بوغالي إبراهيم رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية) .

الفرع الثاني : مخرجات المقابلة مع رؤساء اللجان بالمجلس الشعبي الولائي غرداية:

أولا : مخرجات المقابلة مع رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل:

السؤال الأول : الموجه إلى السيد رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل بالمجلس الشعبي الولائي غرداية : ما الذي قدمته اللجنة في مجال تنمية القطاع الموكل إليها في ولاية غرداية ؟

الإجابة من طرف رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل في (م.ش.و.غ):

أ) **التشغيل** : قام المشرّع الجزائري بسن العديد من النصوص القانونية التي تهدف إلى خلق مناصب شغل ووضعت آليات لذلك مثل تشغيل الشباب ، بالإضافة إلى صندوق الزكاة الذي يقدم دعم إلى الشباب لبدأ مشاريع خاصة بهم وهذا بغرض إمتصاص البطالة ، رغم ذلك نسبة البطالة مرتفعة في الولاية.

وهذا ما لاحظناه من إنزعاج من طرف المجتمع المدني حيث يندّد بنقص مناصب العمل نظرا لذلك قامت اللجنة (منذ 2017 إلى يومنا هذا) بزيارة للبلديات (11 بلدية من أصل 13) على مستوى الولاية لمعاينة ظروف العمل للهيئات المختصة في عالم الشغل مثل لنام ، مفتشية العمل.....الخ

وهذا بالإضافة إلى تنظيم لقاءات مع مسؤولي التشغيل على مستوى البلديات والدوائر ومجموعة من الجمعيات الناشطين في ميدان الشغل ووقفنا على :

1) ظروف عمل المؤسّسات المعنية غير صالحة في غالبها ، الضيق وعدم التوفر الوسائل التي تسهل العمل.
2) قلة وسائل الإتصال في بعض المراكز.
3) وعاء الشغل ضعيف جدا بالنسبة لعدد طلبات الشغل.

4) النقطة الأكثر حساسية ونقدا من طرف المجتمع المدني هي الشركات البترولية المتواجدة على تراب الولاية وسياسة توظيفها.

5) قانون التشغيل يمنح 20 بالمئة من مشاريع التشغيل في المنطقة تمنح للشباب غير أن الإدارة لم تراعي تطبيق هذا القانون.

6) النشاطات المجمدة من طرف السلطة المركزية منذ سنوات عطل العمل التنموي.

ب) الإستثمار:

قمنا بزيارات ميدانية إلى البلديات التي تمتلك مناطق صناعية ومناطق نشاط لمعاينة الوضعية بمرافقة مدير المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة ، والسيد مدير تسيير المناطق الصناعية حيث قمنا بلقاءات مع جمعيات الصناعيين لسماعهم حول معوقات الإستثمار وإنشغالاتهم .

المشكل الملاحظ هو وجود مسؤولية مشتركة والمتسبّبة في عرقلة مشاريع الإستثمار بين مختلف الإدارات المعنية ، فالمستثمرين من جهة يقومون بالبناء الفوضوي وهذا بالإضافة إلى سوء تسيير النفايات الصناعية ....الخ ، والإدارة من جهة أخرى تتميز بكثرة الإجراءات البيروقراطية بالإضافة إلى نقص الأمن في المناطق الصناعية حيث لاحظنا قلة التأمين وغياب كاميرات المراقبة.

" الملاحظة المقدمة من طرف رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل ب(م.ش.و.غ) :

-دور لجان المجلس هو تقديم التقارير بخصوص المشاكل ولا تمتلك هاته اللجان صفة الإلزام ".

-اللجنة المشكّلة في 2017 إلى يومنا هذا لم تقدم ملف إلى المجلس ولكن قامت بخرجات ميدانية للوقوف على واقع الإستثمار في الولاية.

ج) **التنمية المحلية:**

أما فيما يخص قطاع التنمية المحلية وجد أعضاء اللجنة صعوبة في دراسة القطاع لعدم وجود مديرية خاصة بالمجال في الهيكل التنظيمي للولاية ، وتولّي الوالي بصفة مباشرة لمهمة التنمية المحلية.

السؤال الثاني: الموجّه إلى السيد رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل في(م.ش.و.غ): ما الذي عجزت اللجنة عن تقديمه ؟

الجواب: من طرف السيد رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل في (م.ش.و.غ):

لم نستطع تغيير الوضعية في قطاعات التنمية المحلية والإستثمار والتشغيل وهذا بسبب نقص الإرادة السياسية المحلية.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل في(م.ش.و.غ): ما هي مقترحات اللجنة للنهوض بالقطاع الموكل إليكم ؟

الجواب :من طرف رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل في (م.ش.و.غ):

1) تطبيق القوانين المتعلقة بالإستثمار والتشغيل.
2) رقمنة المصالح الإدارية.
3) وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
4) تشبيب رؤساء المصالح والمكاتب .[1]

[1] الملحق رقم 1 ، (مقابلة شخصية مع السيد علواني صالح رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل بالمجلس الشعبي الولائي غرداية) .

❖ **ثانيا : مخرجات المقابلة مع رئيس لجنة التعمير والسكن ب(م.ش.و.غ) :**

السؤال الأول : ما الذي قدمته لجنة التعمير والسكن لتحقيق التنمية المحلية ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة التعمير والسكن في: (م.ش.و.غ):

قمنا بمسح كامل ل : 13 بلدية و 9 دوائر ، ووقفنا على ثلاث محاور (أدوات التعمير ، 30 ألف قطعة أرضية مع الإعانة ، السكن) ، وجدنا تفاوت واضح بين بلدية وبلدية لكل خصوصيته ومشاكله ،حيث وجدنا مشاكل في عاصمة الولاية المواقع موجودة والإنجاز ضئيل جدا، قمنا بخرجتين لإعطاء دفع ودراسة لجميع المستويات مع الإدارة المحلية ومديرية التعمير والبناء وشركة توزيع الكهرباء سونلغاز ومديرية الرّي .....الخ ، فيما يخص قطاع السكن فهو متوفر في الولاية بجميع السيغ ويسير بوتيرة جيدة ، أما المشكل الكبير في توزيع القطع الأرضية وأدوات التعمير والمخطط التوجيهي لأنّ هناك مخططات للبلديات لم يصادق عليهم وهذا مشكل يعرقل تنمية القطاع .

السؤال الثاني : ما الذي عجزت لجنة التعمير والسكن عن تقديمه ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة التعمير والسكن ل: (م.ش.و.غ) :

لا يوجد مشكل يعرقل عمل اللجان لأنه عندما تكون هناك علاقات جيدة بين أعضاء المجلس والإدارة تذوب تلك العراقيل.

السؤال الثالث : ما هي مقترحات لجنة التعمير والسكن للنهوض بالقطاع الموكل إليها ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة التعمير والسكن ل: (م.ش.و.غ):

1) المصادقة على أدوات التعمير.
2) تخفيف الضغط والوقوف على ملف السكن .[1]

❖ **ثالثا : مخرجات المقابلة مع رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل ب(م.ش.و.غ):**

السؤال الأول : ما الذي قدمته لجنة تهيئة الإقليم والنقل في مجال التنمية المحلية ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل ل: (م.ش.و.غ) :

اللجنة يحكمها قانون الولاية فهي مكلّفة بالعديد من القطاعات (قطاع النقل ، قطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة) ، قمنا بعدة لقاءات :

اللقاء الأول مع السيد مدير النقل وطلبنا منه تقديم عرض عن قطاع النقل وإعطائنا إحصائيات عن قطاعه (القطاع الحضري ، شبه حضري ، نقل البضائع ...الخ) ، حيث وقفنا على مجموعة من مشاكل مثل الإختناق المروري في عاصمة الولاية ، كما قمنا أيضا بجلسات لمناقشة مخطط النقل عبر بلديات الولاية حيث قمنا بدعوة مدراء (الأشغال العمومية ، التعمير ، الرّي) وبعض رؤساء البلديات وتمّ مناقشة مخطط النقل المصادق عليه سنة 2008.

إن هذا المخطط هو ثمرة دراسة قام بها المركز الوطني للتكنولوجيات والإستشارة ببومرداس ، حيث أن هذا المخطط يشخص حركة المرور عبر بلديات الولاية والتي قدّمت حلول وإقتراحات لتنفيذها بإشراك

[1] الملحق رقم 1، (مقابلة شخصية مع السيد سيوسيو مصطفى رئيس لجنة التعمير والسكن بالمجلس الشعبي الولائي غرداية) .

مختلف القطاعات والبلديات والتي تمّ طرحها على شكل مشاريع قطاعية وبلدية لتنفيذ توصيات المقدمة في مخطط النقل.

يشهد قطاع النقل مشاكل الناتجة عن تراكمات وزيادة المركبات ، واللجنة تسعى إلى تحضير ملف بعد الإجتماع مع مختلف الفاعلين الإداريين والمجتمع المدني المحلي.

السؤال الثاني : ما الذي عجزت لجنة تهيئة الإقليم والنقل عن تقديمه لتحقيق التنمية المحلية ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل ل (م.ش.و.غ) :

1) المشكل الكبير الذي واجه اللجنة هو عدم التنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع وهو المشكل الأساسي الذي يصعب من تجسيد التوصيات وتقديم الحلول.

المجلس يقتصر دوره على تقديم التوصيات ولا يملك صلاحية الإلزام بالتنفيذ للهيئات الإدارية.

فالمجلس يمتلك صلاحية التداول وصلاحية المراقبة دون إمتلاك قوة الإلزام.

السؤال الثالث : ما هي إقتراحات لجنة تهيئة الإقليم والنقل للنهوض بالقطاع الموكل إليها ؟

الجواب من طرف رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل ل: (م.ش.و.غ) :

1) تحسين جودة النقل .
2) معالجة الإختناق المروري .
3) تشخيص حوادث المرور ومعرفة الأسباب ومعالجتها .
4) تنفيذ مشروع السكة الحديدية .[1]

[1] الملحق رقم 1، (مقابلة شخصية مع السيد رسيوي أحمد رئيس لجنة تهيئة الإقليم و النقل) .

المبحث الثاني : التنمية المحلية في ولاية غرداية: المعوقات وطرق المعالجة:

إن المشاكل التي تعيق التنمية وتحدّ من إمكانيات الجماعات المحلية في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق التنمية المحلية ، متعدّدة ولا يمكن حصرها في مبحث أو مجموعة مباحث غير أنّه في هذا المبحث تمّ تقديم مجموعة من المشاكل الأكثر أهمية من حيث أثارها السلبية المنعكسة على الفعل المحلي وفي مختلف المجالات والقطاعات المحلية ، كما تمّ إقتراح مجموعة من الحلول المقدمة والمذكورة في كتابات سابقة للباحثين في هذا المجال ، وعلى هذا الأساس نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :الأول نتناول فيه بعض معيقات التنمية المحلية ، وفي الثاني نحاول تقديم الحلول.

المطلب الأول : معوقات التنمية المحلية:

تعدّدت المعوقات للتنمية المحلية حيث لا يمكن الفصل في مشاكل معينة على أساس أنها مشكلة إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية ...الخ ، لأن كلها تتقاطع في نقطة واحدة وهي تأثيرها السلبي على التنمية المحلية والمجتمع المحلي ، ولذلك نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع ، في الأول نقدّم المعوقات السياسية وثاني الإجتماعية منها ، وفي الثالث نتناول فيه المعيقات الإقتصادية.

الفرع الأول :المعوقات السياسية:

من بين المعوقات السياسية نجد :

- الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلّعات المواطنين .

❖ كما أنه هناك ضعف المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية إتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية وعدم الإيمان بإديولجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين.[1]

❖ ضعف الحوكمة قوّض عملية التنمية :

إن من صفات عملية النمو في الجزائر أنها عملية بطيئة وضعيفة من حيث التطور ،حيث صنف مسح دولي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في المركز الخامس من قائمة 16 دولة عربية حيث بلغ خلال سنة 2013 ما قيمته 215.4 مليار دولار ، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت مع إمكانيات الدولة الجزائرية البشرية والمادية وقد أكّد الباحث كوفمان (باحث في البنك الدولي) في مضمون إحدى دراساته المتعلّقة بموضوع الحوكمة أن ضعف مستوى الحوكمة " غياب الشفافية والقانون وكثرة الفساد " له إرتباط مباشر بإنخفاض الدخل الوطني ، وأنّه يقلص من الدخل الفردي للسكان بمعدل ثلاث مرات على المدى الطويل.[2]

❖ الملاحظ في الجزائر أنه وبالرغم من المجهودات السياسية المبذولة إلا أن التنمية لا تزال تواجه العديد من المعوقات كضعف الديمقراطية وحداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته في المساهمة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية المحلية المستدامة وغياب حقوق الإنسان .[3]

❖ هيمنة السلطة المركزية على عمل الجماعات المحلية في مختلف المجالات حيث يعود القرار الأخير فيها للسلطة المركزية ويظهر ذلك من خلال تدخل الوزارات فمثلا في قطاع البيئة

---

[1] حيتالة معمر. بن عطة محمد ، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة ، العدد 9 ، جانفي 2017 ، ص 164.

[2] هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية بومرداس) ، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمة المحلية ،كلية الحقوق والعلوم سياسية ، جامعة باتنة ، 2015/2014 .

[3] منى هرموش ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010/2009 .

نجد هيمنة الوزير المختص من خلال صلاحياته الواسعة المحدّدة بنصوص تطبيقية تبين إنعدام الدور التنسيقي للجماعات المحلية إضافة إلى الهياكل الضخمة لوزارة البيئة وتدخلها في مجال حماية البيئة دون إشراك الجماعات المحلية وهذا ما إنعكس بالسلب على تدخل الولاية في مجال حماية البيئة وتهميش دور الأجهزة الولائية المتخصّصة في هذا المجال .[1]

- ❖ نقص مضاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية وضعف درجة الإقبال على الإنتخابات المحلية .
- ❖ عدم وضع معايير موضوعية للإنتقاء والترشح داخل المجالس المحلية مما أدى إلى ربط ترشح المواطنين في إطار الأحزاب السياسية لجملة من العوامل المتحكّمة فيها مثل العروشية والجهوية على حساب المصلحة العامة .[2]

ويمكن إستخلاص مما سبق أن المعوقات السياسية للتنمية المحلية تتمثل في :

أولا : الصراعات الحزبية للأحزاب المشكّلة للمجالس المحلية .

ثانيا : ضعف المناخ الديمقراطي السليم .

ثالثا : ضعف الحوكمة يؤدّي إلى تقييض التنمية عموما وعلى المستوى المحلي أيضا.

رابعا : ضعف دور المجتمع المدني.

خامسا : هيمنة السلطة المركزية.

سادسا : ضعف درجة الإقبال على الإنتخابات.

سابعا : عدم وضع معايير مدروسة للنظام الإنتخابي في الجزائر.

---

[1] أسياخ سمير ، حماية البيئة في إطار قانون الولاية الجديد ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، عدد3 ، 2014 ، ص 137 .

[2] حاج أعمر محند ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها دراسة حالة بلدية ضاية الماثن بولاية بجاية ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ن جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2015/2014.

الفرع الثاني : المعوقات الإقتصادية :

تتمثل العوائق الإقتصادية في ضعف مصادر التمويل المالي والمحلي خاصة فيما يخص الإرادات المحلية وإعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة بالرغم من أن القانون يمنحها حق الإقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية ضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الإستثمارات المحلية وبالتالي قلّة الموارد الرأس مالية، ونظرا لذلك تمّ التفكير في مصادر بديلة مثل إنشاء المناطق الحرة.

حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى التشجيع على إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدولة لجعل المناطق الحرة جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات وإختلف الفقه والكتاب الإقتصاديين كما تباينت التشريعات القانونية الوطنية المقارنة وكذا تقارير منظمات الدولية في التعرض إليها وعموما يعرفها البعض من الباحثين بأنها جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحرّرة من قيود الجمارك والإستراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها بالمناطق الحرة للتصدير .[1]

- ❖ الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وإعتماده بصفة كبيرة على النفط الذي هو في الأساس ضروري لتمويل نشاطاتها التنموية وغياب إستراتيجية التنمية والإستثمار خارج المحروقات في ضل تذبذب الأسعار والأطماع الخارجية.

[1] حيتالة معمر ، نفس المرجع السابق ، ص 164 .

❖ غياب التخطيط الإقتصادي وعدم الإهتمام بظروف البيئة المحلية في الجزائر ، فإذا كانت الظروف والعوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية فإن هذا يعتبر عائق يصعب تخطيه بما يتطلب من إمكانيات مالية وطاقة بشرية .[1]

❖ عجز ميزانية الولاية عن تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال تزايد النفقات وإنخفاض الإيرادات مما يعطل التنمية على المستوى المحلي.

❖ سياسة التوظيف والأجور على المستوى المحلي حيث ينظر إلى هذه الزيادة في التوظيف بأنها هدف سياسي إجتماعي وذلك نابع عن عجز في خلق فرص عمل حقيقية والذي نتج عنه ضاهرة البطالة المقنعة مصحوبة بتزايد النفقات المحلية وذلك راجع للزيادة في الطلب على العمل الحكومي والقطاع العام بالدول النائية وهذا ما يخالف مبدأ الإقتصاد في التكاليف .[2]

❖ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة في التنمية.

❖ غياب الإستقلالية المالية في التسيير.

❖ عدم قدرة الأجهزة الجبائية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية . [3]

❖ ضعف الموارد البشرية حيث أن هاته الأخيرة تعتبر أحد الشروط العامة التي تسمح للجماعات المحلية بالإرتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها إقتصاد السوق ، كما يعتبر تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تأثر على نجاعة عمل الهيئات الحكومية، وهذا نظرا

---

[1] محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة على مجالس بلدية قسنطينة ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2011/2010 ، ص 117.

[2] محمد عمر حماد ، ترشيد الإنفاق أو عجز ميزانية الدولة ، ب.ط ، (مصر : الدار الجامعية للنشر) ، ص 35 .

[3] براهمي نصيرة ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ،الجزائر ديسمبر 2018 .

لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الإعتبار المستوى التأهيلي للموارد البشرية مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية حيث أن الموارد البشرية على مستوى الخدمات المحلية لها خاصيتين هما التضخم الكمي والنقص النوعي .[1]

❖ فشل السياسات الحكومية المتبعة في المجال الإقتصادي حيث قرّرت الجزائر التوجه نحوى إقتصاد السوق بالإضافة إلى قرارات غلق المؤسّسات العمومية الوطنية وهيكلتها وتسريح العمال ، وهذا التوجه أثر على الموارد الإقتصادية للمواطن المحلي مما أثر على التنمية المحلية .[2]

❖ تفشي ضاهرة الفساد حيث يرجع عدد من الباحثين والمفكرين أن من أهم الصعوبات التي تعاني منها التنمية المحلية في الجزائر وفي جميع الميادين يعود ذلك إلى عنصر هام وهو إنتشار ضاهرة الفساد بأنواعه والتي وجدت أرضية صلبة تحت ضريعة التوجه نحوى إقتصاد السوق حيث أن الظاهرة تغلغلت في عمق المجتمع الجزائري ، وأسوأ أنواع الفساد هو الفساد الإقتصادي.[3]

يمكن تلخيص المعوقات الإقتصادية للتنمية المحلية فيما يلي :

1) ضعف مصادر التمويل المالي.
2) ضعف البنية التحتية بالإضافة إلى العزلة.
3) غياب الإستثمارات المحلية المواكبة لإقتصاد السوق.
4) الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري.
5) غياب التخطيط الإقتصادي.

[1] حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية ، مذكرة ماجستير ، تخصص دراسات أورو متوسطية ، قسم علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2012/2011 ، ص177

[2] بن اشنهو عبد اللطيف ، الجزائر اليوم "بلد ناجع" ، ط1 ، (الجزائر : آلفا للنشر والتوزيع) ، 2004 ، ص 62 .

[3] ملال حميد ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة الجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2016/2015 ، ص68 .

6) عجز الميزانية من خلال تزايد النفقات وإنخفاض الواردات.

7) فشل سياسة التوظيف.

8) غياب الإستقلالية المالية في التسيير.

9) فشل النظام الضريبي.

10) ضعف الموارد البشرية المؤهلة.

11) فشل السياسات الحكومية المتّبعة.

12) تفشي ضاهرة الفساد.

الفرع الثالث : المعوقات الإجتماعية :

هناك العديد من المعوقات الإجتماعية التي تعطل من عملية التنمية المحلية والوطنية نذكر منها :

❖ إنتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم ، تقدم المجتمعات يقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية ضعيفة كان هناك إمكانية لتحقيق التنمية ، وزادت إمكانية تحقيق الأهداف التنموية وهذا راجع إلى أهمية التعليم بإعتبار أن العملية التعليم بالأساس هي عملية إجتماعية وبالتالي فإن إرتفاع نسبة التعليم يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع . وبالتالي إرتفاع في مستوى النمو.

❖ إنخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع ، إن الوضع الصحي في الكثير من البلدان النامية ضعيف جدا ذلك أن المنظومة الصحية نجدها منخفظة إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة على مستوى الوسائل المادية والبشرية المتوفرة ويتميز المستوى الصحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها إرتفاع في معدلات الوفيات وإنخفاض المتوسط الأعمار في البلدان

النامية بالإضافة إلى العجز في تحقيق التوازن الغذائي وكذلك غياب الثقافة الصحية بين جميع فئات المجتمع .[1]

❖ تعتبر النظم الإجتماعية السائدة والتقاليد والقيم الموروثة عقبة تقف دون تحقيق التنمية المحلية فقد يعوق نظام مجتمعي معين برامج ومشروعات التنمية المحلية ، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم ، حيث أن الأنظمة الإجتماعية السائدة تقف حائلا دون تجسيد المشارع التنموية في كثير من الأحيان نظرا لتشابك الحقوق وتعددها والأسس التي تقوم عليها.[2]

❖ إنخفاض مستوى النسق القيمي حيث يلعب النسق القيمي دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وإنخفاض مستوياته ينعكس بالسلب بإعتباره العامل المحرك للسلوك البشري نحوى الفعل الإجتماعي للتنمية المحلية، وكذلك الدور الذي تلعبه القيم في تكوين البناء الإجتماعي والإقتصادي في المجتمعات المحلية وقد ذكر " الأستاذ علي الكاشف " مجموعة من المعيقات للتنمية المحلية وهي كالآتي :

أ) الإنعزالية و صور اللامبالات والإعتماد على الغير.

ب) عدم تقدير قيمة العمل.

ج) إزدراء العمل اليدوي .

د) عدم إعطاء قيمة لزمن العمل الموجز.[3]

[1] فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – دراسة نظرية ، رسالة دكتوراه دولة ، تخصص علم إجتماع التنمية قسم علم الإجتماع والديموغرافيا ، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005/2004 .

[2] حسين عمر ، عوائق التنمية ، ط1 ، (السعودية : دار الشروق) ، ص 46

[3] علي الكاشف ، التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا ، ط1 ، (مصر : الدار الجامعية) ، 2007 ، ص 172.

❖ المجهودات المبذولة من الطرف الجماعات المحلية قصد تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتلبية حاجياته غير كافية لتنال الرضى من طرف المواطن المحلي[1] ، ويتجلى ذلك من خلال عدم إشراك المواطن في تحديد الحاجيات لأن المواطن يعتبر عنصرا فعالا في تحقيق التنمية لذلك فإن مشاركته وتفاعله مع القرارات السياسية العامة المحلية تعتبر ضرورة لإنجاح العمل المحلي فعملية التواصل بين المواطن والجماعات المحلية تساعد على توطيد الروابط الإجتماعية وتفعيل العمل الديمقراطي وتفهم المواطن لإمكانيات بلديته وولايته وإعادة صياغة الأولويات .

❖ إن المتتبّع للواقع الإجتماعي الجزائري يلاحظ العديد من المضاهر الإجتماعية السلبية التي أصبحت واضحة للعيان ، وتتمثل هاته المضاهر في تفشي البطالة والفقر والأحياء القصديرية التي أصبحت عبارة عن سياج يحيط بالمدن.

فشل الجماعات المحلية أدى إلى عدم قدرتها في التسيير والتكفل بالتنمية المحلية وعدم قدرتها على تفعيل الديمقراطية المحلية وهذا ما يتطلب إصلاحا جذريا حتى تتعزز قدرات الجماعات المحلية وتتمكن من تحقيق قفزة نوعية نحوى تطوير الإنسان وتنمية البلاد والمحافظة على مصداقية الدولة وحرية مؤسّساتها .[2]

❖ البنية الإجتماعية العربية كما هو معروف لازالت مبنية على البنية الأبوية حيث تقوم على سيطرة الثقافة الأبوية الأمر الذي يحدّ من دور الأفراد لصالح القبيلة وتدني دور المرأة والطفل حيث تتسبب في نشأة أجيال متردّدة وتلغي الشعور بالمسؤولية إتجاه المجتمع وتحصرها في الوحدات المجتمعية الأولية إما الذات أو العائلة أو العشيرة .[3]

---

[1] عبد القادر خليل ، البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية ، ب.ط ، (الجزائر : دار القصبة للنشر والتوزيع) ، 2011 ، ص 17 .

[2] العمري بوحيط ، البلدية –إصلاحات مهام وأساليب ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ، 1997 ، ص8 .

[3] عدنان حسين عطية سالم ، الفكر العربي التنموي في ضل العولمة ، رسالة ماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2010 ، ص69 .

❖ القيادات : من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وتحفيزهم نحوى تحقيق هدف مشترك بإستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا وإختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات فتتغير معنوياتها وآمالها وتنقلب من قيادات متحمّسة إلى قيادات متحفظة بل وأحيانا ناقمة ، كما أنه أحيانا ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذلك فإن من المعوّقات وجود هذا النوع من القيادات في المجتمع .[1]

يمكن أن نلخص المعوقات الإجتماعية للتنمية المحلية فيما يلي:

1) إنتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم.
2) سوء الرعاية الصحية والتغذية.
3) بعض القيم والتقاليد السائدة والموروثة تقف في وجه التنمية المحلية.
4) السلوك البشري القائم على السلبية يقف في وجه التنمية المحلية.
5) غياب المشاركة الشعبية بصفة كافية وعدم الرضى الشعبي.
6) البناء الإجتماعي القائم على السلطة الأبوية في جميع مجالات.
7) القيادات وعدم قدرتها على تفعيل التنمية.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمعوقات التنمية المحلية:

إن تعدّد المشاكل وتشابكها المذكور آنفا إستوجب تقديم مجموعة من الحلول للحد من هاته المشاكل التي تعصف بالتنمية المحلية والجهود المبذولة في هذا المجال على محدوديتها لتلبية حاجة المواطن المحلي

[1] طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، التنمية الإجتماعية المثال والواقع ، ب.ط ، (مصر : حلوان : مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان) 2001 ،ص463 .

لمجتمع محلي يتميز بجماعات محلية قادرة على تحقيق طموحاته وآماله ، وعلى هذا الأساس يتناول هذا المطلب فرعين الأول يطرح مجموعة من الحلول السياسية والإقتصادية حيث أنّها مترابطة وفي الثاني نتناول بعض الحلول الإجتماعية.

الفرع الأول : الحلول السياسية والإقتصادية:

- إنشاء أجهزة للتخطيط المحلي وهذا ما يتطلب وجود جهاز تخطيط محلي مختص تحدّد مهامه بدقّة ويتكون من مختصين في كافة مجالات التخطيط الإقليمي (محللين إقتصاديين خبراء في التخطيط العمراني والمدينة ، خبراء في علم الإجتماع ، المهندسين المعماريين ...الخ) وتوكل لهذا الجهاز عدة مهام تتمثل في:

1) إعداد خطة التنمية الإقليمية كجزء متكامل من الخطة الوطنية.

2) دراسة التنمية الوطنية ككل ووضع مقترحات للسياسة التنموية الإقليمية.

ويجب أن تكون هناك علاقة بين جهاز التخطيط الإقليمي أو المحلي وجهاز التخطيط على المستوى الوطني المركزي ويكون هناك تنسيق وتكامل في العمل. وفي الجزائر نلاحظ أنه في سنة 2006 تم إنشاء ما يعرف بالمحافظة العامة للتخطيط والإستشراف وأوكلت لها حسب المادة 3 من المرسوم الرئاسي 06-346 مهمة مساعدة الحكومة في التخطيط وإعداد المشاريع في ميادين التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث أن المادة 80 من القانون 12-07 المتعلّقة بالولاية تنصّ أنّ المجلس الشعبي الولائي يعد المخطط التنموي ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإجتماعية والإقتصادية للولاية بالإضافة إلى المادة 81 من نفس القانون 12-07 تنص

على إنشاء بنك معلومات على مستوى كل ولاية يجمع كل الدراسات والإحصاءات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية .[1]

❖ تبني مفهوم الحوكمة الإلكترونية كآلية لتفعيل التنمية المحلية إن تفعيل العمل التنموي على المستوى المحلي لا يخرج عن نطاق تفعيل السبل والآليات التي تحسن من واقع التنمية المحلية ، إن التوجّه الذي تبنّته الجزائر على المستوى الحكومي والمحلي يهدف إلى تحسين نوعية تقديم الخدمات والحاجيات للمواطنين المحليين عبر مختلف أقطار الوطن وعليه فللحكومة الإلكترونية أثر على واقع التنمية المحلية .[2]

❖ كذلك أنّه كثيرا ما كان تفعيل التنمية المحلية هاجس بالنسبة للسياسيين والإداريين الفاعلين في الجماعات المحلية وحتى الباحثيين في شتّى المجالات التي لها علاقة بالتنمية وهذا السؤال متمثل في كيف ببلد مثل الجزائر مساحته وموارده الطبيعية الغنية وخاصة الطاقوية منها وهذا بالإضافة إلى الثروة البشرية المقدّرة بنسبة كبيرة من الشباب 75 بالمئة أن يبقى متوقف أمام حاجز العجز والتخلف وعدم القدرة على تحقيق التنمية إلا بخطوات صغيرة وبطيئة منذ حوالي نصف قرن من الإستقلال أو يزيد ؟ وما السبب في عدم القدرة على تحقيق التنمية المحلية في هذا الوطن ؟ وبناءا عليه فإن البرامج التنمية التي عرفتها الجزائر في الوقت الراهن واجهت فيه إنتكاسات كبيرة ومراحل فشل ذريعة وقصور التنفيذ وعدم الإكتمال والبعد عن تحقيق الأهداف المسطرة كما أنه من الواضح أن السياسات التنموية فشلت في معالجة الأزمات وفي تحقيق القفزة التنموية النوعية وذلك ناتج لعدة أسباب وصعوبات على إختلاف مصادرها ومشاربها وبذلك وجب على الدولة وضع خطط وإستراتجيات محكمة لإعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر ومن بين هاته الإستراتجيات :

[1] سلاوي يوسف ، نفس المرجع السابق .

[2] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، التصدي للفساد من خلال التحول إلى الإدارة الإلكترونية للحوكمة المحلية .
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/696.htm

1) تنصيب الكفاءات على مستوى المجالس المحلية.

2) إصلاح المالية العمومية المحلية.

3) إشراك الجماعات المحلية في تحضير قانون المالية.

4) إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

5) المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه مخططات التنمية المحلية.

6) التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

7) إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

8) تشجيع الإستثمار المحلي.

9) توجيه الإدخار المحلي للتجهيزات والإستثمارات المحلية.

10) إعطاء أولوية للبرامج الفلاحية في المناطق الداخلية.[1]

❖ ضرورة وجود إرادة سياسية وإستقرار سياسي يسمح بتحقيق التنمية المحلية ، فلا يمكن تصور قيام سلطة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على مستوى المركز ، كما أن الإستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء إدارة المحلية ودعمها لتحقيق أهدافها حيث أنه يجب أن تتوفر إرادة سياسية فعلية فهو العامل الأساسي لقيام نظام مؤهل لتنفيذ التنمية المحلية ، حيث أن هذا النظام يجب عليه أن يدرك ضرورة تحقيق التنمية المحلية والقضاء على التخلف وإيجاد الدافعية لصالح المجتمع والوطن وبناء برامج وطنية مستقلة و توفير مناخ نجاحها ومواجهة الصعوبات.

❖ ضرورة العمل عل النمو الإقتصادي السليم حيث يشكل النمو الإقتصادي المناخ العام الذي تتطور وتزدهر وتدور في فلكه مختلف المبادرات والنشاطات الإنتاجية المحلية والوطنية

[1] براهمي نصيرة ، نفس المرجع السابق ، ص90 .

العامة والخاصة كما يشكل أبرز أهداف التنمية سوءا أكانت إقتصادية أو إجتماعية والعامل الأساسي لضمان ديمومة التقدم وقوة المجتمع .[1]

❖ ضرورة التحكم في التكنولوجيا والإستفادة منها حيث أن التكنولوجيا تتميز بما يلي :

1) تسهم في إيجاد وتحديد شبكات الإتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية وبيئتها الخارجية الوطنية والدولية بأكثر كفاءة وفعالية.

2) تسهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وحسن الإستغلال الأمثل للموارد البشرية من خلال إستعمال وسائل الإشهار الحديثة والإعلام وإطلاع الجمهور على نشاط الجماعات المحلية.[2]

❖ محاربة الفساد الإداري حتى تتمكن الإدارة المحلية من النجاح في تحقيق التنمية المحلية لأنه يترتب عن الفساد الإداري إنعكاسات سلبية على المجتمع والدولة ، وبالإضافة إلى توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن وعدم تركيز القرار في يد فرد واحد ، ومن أنواع المشاركة نجد التمثيل السياسي في الهيئات الحكومية المحلية (السلطة المحلية) وكذلك التنظيمات الإجتماعية من خلال تفعيل دور المجتمع المدني .[3]

[1] عمر الشريف ، إستخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ، 2007/2006 .ص 218 .

[2] عمر الشريف ، نفس المرجع ، ص 220 .

[3] عمر الشريف ، نفس المرجع ، ص 228 .

الفرع الثاني : الحلول الإجتماعية للتنمية المحلية :

❖ الإستثمار في الإنسان : لم أجد أفضل من مالك ابن نبي في معالجته لهاته النقطة حيث طرح إشكالية صعوبة المقارنة بين رجل أوروبا المستعمر ورجل العالم الإسلامي ، لأن كل منهما في طور تاريخي خاص به ففي بلد أوروبية كبلجيكا نجد الرجل لا يتمتع بتوازن إقتصادي في حياته فهناك إظطراب نجم عن عدم الملائمة بين حاجاته وتيار الإنتاج الصناعي المسرع ، ومن هنا تنشأ مشكلة إجتماعية يعانيها شعب بلجيكا ، وهي مشكلة "حركة" مضطربة لا يشعر بها شعب لا يعيش في مجال هذا التيار . بينما البلاد الإسلامية على نقيض ذلك أزمتها ليست في الحركة بل في "الرّكود" فهو مشكلة الإنسان المتوطّن فيها، الذي عزف عن الحركة وقعد عن السير في ركب التاريخ، فالأمر في الحالة الأولى يتعلق بحاجات غير مشبعة وديناميكية مضطربة ، على حين يتعلق في الأخرى بعادات راكدة وضعت الفرد في حالة توازن خامدة وخمول تام في الوقت الذي خطت فيه الحضارة خطوات العماليق .

وعليه فالأمر متّصل بشكلين مختلفين في أساسهما فهنالك هم في حاجة إلى مؤسّسات بينما نحتاج هنا رجال فمن الرجل تنبع المشكلة الإسلامية بأكملها وبخاصة في الجزائر يجب أولا أن نصنع رجالا يمشون في التاريخ مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء أهدافهم .[1]

❖ ضرورة إشراك الفاعلين في المجتمع بطريقة فعلية حيث أن المشاركة في التنمية المحلية من خلال المجلس المحلي المنتخب يعبّر عن المفهوم الضيق لهذه العملية لأن مفهوم التنمية المحلية يهدف إلى إشراك الفئات والفاعلين في المجتمع المدني، حيث أنه لا يمكن إستشارة كل المواطنين في كل القضايا المجتمعية ولكن يمكن الإستعانة بالفاعلين في المجتمع المدني ، حيث هناك ضرورة للإستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي يعني أن تسعى جميع الأجهزة المحلية لخدمة

[1] مالك ابن نبي . ترجمة عبد الصبور شاهين ، شروط النهضة ، ب.ط ، (دمشق : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر) ، 1986 ، ص 75.

جميع الأطراف في المجتمع المدني والإستجابة لكل متطلباتهم، وضرورة الوصول إلى التوافق جماعي من خلال التنسيق بين مختلف المصالح بمعنى هناك عدة فاعلين ووجهات النظر داخل المجتمع المحلي والحكم المحلي الجيد الذي يسعى إلى إيجاد توافق بين مختلف المصالح ووجهات النظر داخل المجتمع المحلي والوصول إلى إتفاق جماعي وبالتالي ترتيب الأولويات التنموية التي يحتاجها المجتمع والعاملين على تحقيقها بكل كفاءة وفعالية وهذا بالإضافة إلى العدالة الشاملة أي أن كل الأعضاء في المجتمع المحلي سواسية وتنمية الشعور لديهم بأنهم جزء من المجتمع المحلي لتحقيق أهداف الحكم المحلي وهذا يساعد في تنمية ثقة المجتمع المحلي في الهيئات الحاكمة المحلية[1] ، وضرورة تفعيل آلية الإستشارة من خلال :

1) سبر الآراء إن هذه التقنية تمكن من معرفة الرأي العمومي حول موضوع التنمية أو موضوع معين ويمكن للمسؤول تغيير قراراته أو تكييفها مع متطلبات وحاجيات المواطنين أو أغلبيتهم من أجل تحقيق الرضى.

2) تمكن هاته التقنية المسؤول المحلي من طلب رأي المواطنين رسميا في المواضيع الحساسة التي يترتب عن الخطأ فيها قيام المسؤولية وسحب الثقة وهذا لا يخدم مصلحة المنتخبين، الذين يتخذون قرارات حسب رأي الأغلبية وهو طريقة حديثة لمشاركة المواطن المحلي في القرارات المحلية، وهذا على غرار الدول السباقة التي قامت بتفعيل هاته الآلية السياسية والمجتمعية مثل بريطانيا التي تأخذ بالإستفتاء المحلي "الورقة الخضراء" للتعرف على رأي الجمهور حول موضوع معين ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالإستفتاء المحلي يعتبر أمرا روتينيا وعاديا ومألوفا.[2]

[1] سلاوي يوسف ، نفس المرجع السابق .

[2] سلاوي يوسف ، نفس المرجع .

❖ تفعيل دور الإعلام في مجال التنمية : التنمية تحقّق المواطنة ، التنمية السياسية تحقّق المواطنة السياسية ، والتنمية الإقتصادية تحقّق المواطنة الإقتصادية والتنمية الثقافية تحقّق المواطنة الثقافية والتنمية البشرية والإدارية تساعد على تحقيق الكيان الإنساني للمواطن مما يمكنه من تحقيق المساوات المنشودة إنطلاقا من هذا التلازم بين مفهوم التنمية فإن على الإعلام مسؤولية في تناول قضايا المواطنة من منظور تنموي ، يحقق لها أبعادها التنموية ، ويحول دون تقوقعها في بعد واحد دون سواه [1]، ومن هنا فإن أجندة الإعلام يجب أن تراعي عدة جوانب:

1) تمكين المواطن إقتصاديا وتبصيره بالفرص الإقتصادية المتاحة له.

2) تمكين المواطن سياسيا وتشجيعه على المشاركة في صنع القرار.

3) تمكين المواطن إجتماعيا وتحفيزه على المشاركة في منظمات المجتمع المدني .

4) تمكين المواطن ثقافيا وتعليمه سبل إحترام الآخر المختلف نوعيا ودينيا .

هذه هي المواطنة وهذه هي التنمية ولا يفصل بينهما سوى خيط رفيع.[2]

[1] هاني دانيال . تقديم سامح حسين ، المواطنة والإعلام التنموي للأمام در ، ط1 ، (مصر : سيوبرس "الناشر مواطنون من أجل التنمية) ، 2009 ص20 .

[2] هاني دانيال ، نفس المرجع ، ص 21 .

ملخص الفصل الثاني:

رغم محاولة المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية على تقديم توصيات في مجال التنمية المحلية والسعي إلى تحقيقها على حسب الملفات المقدّمة من طرف لجان المجلس الشعبي الولائي غرداية من 2012 إلى يومنا هذا، والتي قدّمت نماذج عن التوصيات المقدّمة فيها، غير أنه وبحسب المقابلات مع السادة رؤساء اللجان والسيد رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية فإن المجلس يواجه العديد من المشاكل التي تعيق العمل التنموي داخل الولاية وتتمثل في :

1) تكرّر العديد من المشاكل في كل سنة وهذا حسب ملفات المقدمة من طرف اللجان دون إيجاد الحلول لها.
2) غياب التنسيق بين الفاعلين المحليين.
3) التأخر في إنطلاق المشاريع وعدم السرعة في الإنجاز مما يؤدي إلى إعادة دراسة المخصّصات المالية للمشاريع المتأخّرة في الإنطلاق أو الإنجاز في كل مرة من طرف المجلس.
4) محدودية الصلاحيات للمجلس الشعبي الولائي وتمركز الصلاحيات في يد الوالي.
5) نمطية القوانين المنظمة للجماعات الإقليمية والتي لا تراعي خصوصية كل منطقة.
6) تغييب المجتمع المدني عن المشاركة في التنمية المحلية الفعلية.

و هاته المشاكل تستوجب تضافر الجهود والبحث عن الحلول الفعلية والفعالة لتحقيق تنمية محلية يراع فيها قيام كل بدوره دون اللجوء إلى حلول عقيمة تصعّب من تحقيق التنمية المحلية.

الخاتمة

الخاتمة :

وضعت الجزائر نظام قانوني يحكم العمل المحلي للجماعات الإقليمية حيث أتاح هذا القانون العمل لهيئات إدارية معينة وأخرى منتخبة وهاته الأخيرة (الهيئات المنتخبة) تمتلك صلاحيات التداول في القضايا المتعلقة بالشأن المحلي ومن ضمن هاته الهيئات المجلس الشعبي الولائي وهو جهاز إداري منتخب يمثل حلقة الوصل بين المواطن والإدارة على مستوى الولاية.

نظريا إكتسب المجلس الشعبي الولائي صلاحية المشاركة في التنمية المحلية، والتنمية المحلية تتمثل في معرفة كيفية الترقية والتطوير في مختلف المجالات وذلك ما يتجسد في تحسين الأداء ورفع مستوى العمل المحلي ليرتقي لتلبية حاجيات المواطن المحلي من خلال الإستجابة لمتطلّبات التنمية المحلية من توفير الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية والصلاحيات القانونية لذلك.

غير أن الملاحظ في الجزائر أنه هناك تأخر في تحقيق التنمية المحلية وهذا راجع للعديد من المعطيات والمتمثلة في فشل الهيئات المعنية وعجزها على تحقيق متطلبات التنمية المحلية من توفر الكفاءات ومعرفة إستغلال الموارد البشرية والمادية، وذلك بالنظر إلى الحالة المدروسة في هذا البحث (المجلس الشعبي الولائي غرداية)

حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه رغم النصوص القانونية التي تشير إلى التنمية المحلية ودور المجلس الشعبي الولائي في ذلك غير أنّه لم يتمكن من تحقيق التنمية المحلية وذلك راجع للعديد من الأسباب التي تعطل الجماعات الإقليمية عن القيام بدورها والتي يمكن أن نقدّمها في النتائج العامة للبحث ونذكر منها:

1) غياب التنسيق بين الهيئات المحلية المجلس الشعبي الولائي من جهة والمديريات المخولة للعمل داخل الولاية من جهة.

2) عدم السرعة في تنفيذ المشاريع المقترحة لتحقيق التنمية والتأخر في الإنجاز لسنوات أو عشرات السنوات بينما التنمية هي عملية مستمرة بوتيرة سريعة ومنتظمة وهذا ما لم يتحقق.

3) تمركز الصلاحيات في يد السلطة الإدارية المعينة مركزيا على حساب الهيئات المحلية المنتخبة.

4) غياب الدور الفعال للمجتمع المدني وإن تواجدت العديد من الهيئات الممثلة للمجتمع المدني.

كل هاته النقاط السابقة الذكر وأخرى لم يتسنّى لي ذكرها تؤكّد صحّة الفرضيات المطروحة في هذا البحث والتي تمّ الإشارة لها في المقدمة:

الأولى : "النصوص القانونية المنظّمة للجماعات المحلية تعيق المجلس الشعبي الولائي عن المشاركة في تحقيق التنمية المحلية "، فالصلاحيات المخولة للوالي ترجع كل القرارات المهمة له، وبإعتبار المجلس هيئة تمتلك صلاحية المشاركة في العمل المحلي من خلال الإقتراح والرقابة دون إمتلاك سلطة تمكنها من تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

الثانية : "المجلس الشعبي الولائي غرداية عجز عن تحقيق التنمية المحلية "وهذا ما تأكد من خلال تأخر المشاريع المنجزة في ولاية غرداية كان من المقرر أن تسلم منذ سنوات وإلى يومنا هذا لم تنجز (قطاع الصحة ، قطاع النقل ، قطاع الإستثمار،...الخ)

التوصيات:

1) إعطاء صلاحيات أكبر للجماعات المحلية بما فيها المجالس المحلية المنتخبة من خلال سن قوانين تتيح ذلك.
2) السماح للكفاءات المحلية بتصدّر المشهد السياسي المحلي وبصفة خاصة على مستوى المنتخبين المحليين.
3) فرض قوانين تلزم المنفذين أو المسؤولين عن تنفيذ المشاريع المحلية بإنجازها في آجالها المحدّدة.
4) توفير الجو الملائم لنجاح العمل المحلي من خلال إشراك المجتمع المدني الفاعل والمستعد للقيام بدور في عملية التنمية المحلية ويكون ذا فائدة تعود على المجتمع المحلي.
5) التركيز على الإستثمار المحلي من خلال توفير جو محفز لذلك خصيصا المشاريع التي يكون تمويلها من المستثمر.
6) وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في كل المستويات وعلى كل الهيئات.
7) عصرنة الهيئات الإدارية لتتماشى مع متطلّبات التنمية.

فهرس المحتويات:

الإهداء.....

شكر وعرفان .....

جدول الإختصارات: .....

مقدمة : 1

الفصل الأول: المجلس الشعبي الولائي والتنمية المحلية:..... 9

المبحث الأول: مفهوم المجلس الشعبي الولائي:..... 10

المطلب الأول: تعريف المجلس الشعبي الولائي في الجزائر :..... 11

الفرع الأول : تعريف الولاية في قانون الجزائر :..... 11

الفرع الثاني : المجلس الشعبي الولائي من منظور القانون الجزائري: 12

المطلب الثاني: التطور التاريخي للولاية: 14

المطلب الثالث : النظام القانوني للمجلس الشعبي الولائي :..... 16

الفرع الأول: التكوين (التشكيل): COMPOSITION 17

الفرع الثاني: التسيير:..... 20

الفرع الثالث: الإختصاصات: 23

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية :..... 27

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية :..... 27

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية:..... 32
المطلب الثالث : أسس التنمية المحلية : 35
الفرع الأول: ركائز التنمية المحلية:..... 35
الفرع الثاني : مكونات التنمية المحلية : 37
الفرع الثالث: مقاربات التنمية المحلية:..... 39
الفصل الثاني : المجلس الشعبي الولائي وتحديات التنمية المحلية في ولاية غرداية :..... 46
المبحث الأول : نشاطات المجلس الشعبي الولائي غرداية في مجال التنمية المحلية:..... 47
المطلب الأول : ملفات التنمية المحلية المعالجة خلال الفترة الممتدة بين..... 49
(2012-2020): 49
الفرع الأول : ملفات التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي غرداية (من 2012إلى 2017): . 49
الفرع الثاني : ملفات التنمية المحلية للمجلس الشعبي الولائي غرداية بين (2017-2020): 62
المطلب الثاني : مخرجات المقابلة مع رؤساء اللجان ورئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية : 72
الفرع الأول : مخرجات المقابلة مع رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية : 72
الفرع الثاني : مخرجات المقابلة مع رؤساء اللجان بالمجلس الشعبي الولائي غرداية:..... 76
المبحث الثاني : التنمية المحلية في ولاية غرداية: المعوقات وطرق المعالجة: 82
المطلب الأول : معوقات التنمية المحلية:..... 82
الفرع الأول :المعوقات السياسية: 82

الفرع الثاني : المعوقات الإقتصادية : 85

الفرع الثالث : المعوقات الإجتماعية : 88

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمعوقات التنمية المحلية: 91

الفرع الأول : الحلول السياسية والإقتصادية: 92

الفرع الثاني : الحلول الإجتماعية للتنمية المحلية : 96

الخاتمة :.....101

فهرس المحتويات: 104

الملحق رقم 1 : 107

الملحق رقم 2 : 108

قائمة المراجع:.....109

الملخص: 116

الملحق رقم 1 :

رؤساء اللجان بالمجلس الشعبي الولائي غرداية المعنيين بالأسئلة:

1) رئيس لجنة الإستثمار والتنمية المحلية والتشغيل بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.
2) رئيس لجنة التعمير والسكن بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.
3) رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل بالمجلس الشعبي الولائي غرداية.

الأسئلة المطروحة على رؤساء اللجان بالمجلس الشعبي الولائي غرداية :

1) ما الذي قدمته اللجنة في مجال تنمية القطاع الموكل إليها ؟

.....

.....

2) ما الذي عجزت اللجنة عن تحقيقه ؟

.....

.....

3) ماهي مقترحات اللجنة للنهوض بالقطاع ؟

.....

.....

الملحق رقم 2 :

الأسئلة المطروحة على رئيس المجلس الشعبي الولائي غرداية :

1) هل ترى الإمكانيات والصلاحيات المتاحة للمجلس الشعبي الولائي تؤهله لإنجاح عملية التنمية والنهوض بالولاية ؟

.....

.....

2) ماهي النقائص التي يجب معالجتها للنهوض بالتنمية في ولاية غرداية ؟

.....

.....

3) هل الصلاحيات الممنوحة للسلطة المركزية تعيق العمل المحلي للمجالس المحلية المنتخبة ؟

.....

.....

4) ماهي طموحاتكم المستقبلية داخل المجلس الشعبي الولائي غرداية في ضل الظروف الحالية ؟

.....

.....

قائمة المراجع:

القوانين :

النصوص القانونية:

1) قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية.

2) المادة 82 من القانون 10/16 المتعلق بالانتخابات (الجريدة الرسمية العدد 50 في 25 غشت 2016).

المداولات :

1) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية، **تقرير لجنة الإتصال وتكنولوجيا المعلومات** ، الموسوم ب: واقع قطاع البريد في ولاية غرداية ، جويلية، 2018.

2) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية، **تقرير لجنة الإقتصاد والمالية**، الموسوم ب: دراسة واقع وآفاق الإستثمار في الولاية ، الدورة العادية الرابعة 2015 .

3) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية، **تقرير لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** الموسوم ب: ملف تسوية العقار الفلاحي في ولاية غرداية وأهميته في التنمية الإقتصادية الدورة العادية الأولى، 2019 .

4) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، الموسوم ب: واقع المياه الصالحة للشرب، الدورة الثالثة، 2014.

5) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنة الصحة العمومية في غرداية**، الموسوم ب: الصحة العمومية في غرداية بين الحقيقة والتطلعات الدورة العادية الأولى، 2016 .

6) مداولات المجلس الشعبي الولائي غرداية ، **تقرير لجنتي: الأولى الإقتصاد والمالية والثانية لجنة الرّي والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة** ، الموسوم ب: الإستثمار في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية –شعبة الحليب– ، الدورة العادية الأولى 2016 .

الكتب :

1) أحمد الرشيد، التنمية المحلية، ب.ط، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 1986.

2) بن اشنهو عبد اللطيف ، الجزائر اليوم "بلد ناجع"، ط1 ، (الجزائر : آلفا للنشر والتوزيع)، 2004.

3) جمال زيدان، التنمية المحلية في الجزائر، ب.ط ، (الجزائر : دار الأمة)، 2014 .

4) حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ط2،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) 1989.

5) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الإجتماعية المثال والواقع، ب.ط، (مصر : حلوان : مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان)، 2001.

6) عبد القادر خليل، البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية، (الجزائر : دار القصبة للنشر والتوزيع)، 2011 .

7) عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، ب.ط، (مصر : الدار الجامعية طبع – نشر – توزيع)، 2001.

8) علي الكاشف ، التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا، ط1 ، (مصر : الدار الجامعية)، 2007.

9) عمار بوضياف ، شرح قانون الولاية 07/12 ، ط1، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع)، 2012

10) العمري بوحيط ، البلدية –إصلاحات مهام وأساليب، (ديوان المطبوعات الجامعية) 1997.

11) مالك ابن نبي. ترجمة عبد الصبور شاهين، شروط النهضة، (دمشق : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر)، 1986.

12) محمد الصغير بعلي ، الولاية في القانون الإداري الجزائري ، ب.ط، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع) 2014.

13) محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية ، ب.ط، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2013.

14) محمد رياض عاتيمي ، نظريات ومفاهيم الإتجاه التكاملي للتنمية الريفية ، ب.ط، (مصر : مكتبة الاسكندرية)، 1989.

15) محمد عمر حماد، ترشيد الإنفاق أو عجز ميزانية الدولة ، ب.ط ، (مصر : الدار الجامعية للنشر).

16) مختار حمزة وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر ،ب.ط، (القاهرة : مكتبة الخانجي)،1994.

17) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجياتها،ب.ط ، (الإسكندرية: منشأة المعارف) 1987.

18) منى جميل سلام. مصطفي محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ،ب.ط (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث)، 2015 .

19) ميشال تودار، ،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية ب.ط (السعودية: دار المريخ).

20) هاني دانيال . تقديم سامح حسين ، المواطنة والإعلام التنموي للأمام در ، ط1 ، (مصر : سيوبرس "الناشر مواطنون من أجل التنمية)، 2009.

أطروحات الدكتوراه :

1) خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة 2011/2010.

2) سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق في القانون العام تخصص الدولة والمؤسّسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2018/2017 .

3) عمر الشريف ، إستخدام الطاقة المتجدّدة ودورها في التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2007/2006 .

4) فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – دراسة نظرية رسالة دكتوراه دولة، تخصّص علم إجتماع التنمية، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004 .

5) محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة على مجالس بلدية قسنطينة أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2011/2010.

6) هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية بومرداس)، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمة المحلية، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعة باتنة 2015/2014.

رسائل الماجستير:

1) حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية، مذكرة ماجستير، تخصّص دراسات أورو متوسطية، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012/2011

2) شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة .البليدة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2010.

3) عدنان حسين عطية سالم، الفكر العربي التنموي في ضل العولمة، رسالة ماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.

4) كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح –الجلفة) رسالة ماجيستير في علم الإجتماع تخصّص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013

5) منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010/2009.

مذكرات الماستر:

1) حاج أعمر محند ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها دراسة حالة بلدية ضاية الماثن بولاية بجاية، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015/2014.

2) ملال حميد ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر،تخصّص إدارة الجماعات المحلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة 2016/2015.

مذكرات ليسانس:

1) العربي براغتة وآخرون، سلطة الجماعات المحلية وممارسة اختصاصاتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة 5 ماي 1945، قالمة 2008/2007.

المجلات العلمية:

1) إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الادارة، العدد 3، مجلد 24، يناير 1992.

2) إسماعيل فريحات، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 12.

3) براهمي نصيرة، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث العدد الثاني ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، ديسمبر 2018 .

4) حيتالة معمر . بن عطة محمد ، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017.

المواقع الإلكترونية :

1) غرداية حاضنة القصور التاريخية، https://www.aljazeera.net ، تم التصفح يوم 10 جويلية 2020.

2) معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، التصدي للفساد من خلال التحول إلى الإدارة الإلكترونية للحوكمة المحلية.http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/696.htm ، تم التصفح يوم 12 جويلية 2020 .

الملخص:

المجلس الشعبي الولائي في القانون الجزائري تأسّس للإستجابة لحاجيات المواطن المحلي وفي الوقت الراهن مطلب تحقيق التنمية المحلية من أولويات الحاجيات بإعتبارها ضرورة لمواكبة متطلبات العصر، وهاته المذكرة تناولت المجلس الشعبي الولائي غرداية في الفترة الممتدة بين (2012-2020) أنموذجا عن المجالس الولائية في الجزائر حيث تمّ الوصول إلى نتائج تبين أن المجلس وجد صعوبة في تحقيق التنمية المحلية في غرداية وهذا راجع للعديد من الأسباب أهمها أن القانون المنظّم لعمل الجماعات الإقليمية يحصر السلطات في يد الوالي المعين مركزيا، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الهيئات الإدارية المحلية وغياب أو تغييب المجتمع المدني الفاعل وهذا ما أثر بالسلب على العمل المحلي، بينما التنمية المحلية هي تشاركية يفصح فيها المجال أمام الجميع للمشاركة في سبيل تحقيق الأفضل والرقي بالمجتمع المحلي وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الوطن الذي هو مقسم إداريا إلى جماعات إقليمية التي بترقيتها يرتقي الوطن ولذلك إستوجب تعديل النصوص القانونية المنظمة للجماعات الإقليمية لتعطي صلاحيات أكبر للمجالس المحلية والمجلس الشعبي الولائي بالخصوص.

Summary

The People's Provincial Council in Algerian Law was established to respond to the needs of the local Citizen, and at the present time the demand for local development is one of the priorities of the needs , considering it a necessity to keep pace with the requirements of the times, and this memorandum dealt with the People's Provincial Council of Ghardaia in the period between (2012/2020) as a model for the wilaya councils in Algeria As conclusions were reached that the council found it difficult to achieve local development in Ghardaia and this is due to several reasons, the most important of which is that the law regulating the work of regional groups limits the pow between local administrative bodies and The absence of the active civil society, and This negatively affected On local action, between what local development is participatory, in which the space is open for every one to participate in order to achieve the best and advancement of the local community, and this is reflected in the response to the nation, which is divided administratively into regional groups that are promoted by the homeland. There fore, it is necessary to amend the legal texts organizing the regional groups to give greater powers to the local councils and the wilaya people's assembly in particular .